جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

بعنوان

أثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1970-2020)

من إعداد الطالبة: نورالهدى قدام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. لعمودي محمد الطاهر(أستاذ،جامعة ورقلة)رئيسا

د/محمدي نورة(أستاذ محاضر"أ"،جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/شيخي محمد(أستاذ محاضر"أ"، جامعة ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهذي هذا العمل المتواضع

إلى من صدق فيها قول الله تعالى " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " سورة الإسراء 24.

إلى ملكة حياتي والدتي الغالية والعزيزة، نبع الحنان والتي بقلم حبها اجتهدت

وصوت دعائها نجحت أدامها الله تاج فوق رؤوسنا ،والى أختاي العزيزتين شيماء وعائدة.

والى كل الزملاء التي جمعتني بهم فترة الدراسة الجامعية .

الشكر

الحمد الله الذي علمنا ما لم نكن نعلم، ونشكرك اللهم على ما رزقتنا من النعم ، بسم الله الذي نور العقول وعلمها .

قال عزوجل :"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزدنكم " الآية 07سورة إبراهيم .

قال رسوله الكريم عليه أفضل الصلاة وازكي التسليم :"لا يشكر لله من لايشكر الناس ".

أولا وقبل كل شيء اشكر الله عزوجل ونحمده لتوفيقي في إنهاء هذه المذكرة، كما أقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذة المشرفة محمدي نورة على نصائحها القيمة ومجهوداتها طيلة فترة الدراسة والإشراف والأستاذ خويلد إبراهيم . والى كل الأساتذة الذين ساهموا في تعلمي طيلة فترة الدراسة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل ممن ساهموا في مساعدتي وإرشادي ولم يبخلوا عليا بمساعدتهم واهتمامهم وعلى ما قدموا لي من نصح وتشجيع وأشكر جميع أفراد عائلتي على دعمه المعنوي.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة(1970-2020)، وذلك باستخدام نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئةARDL لقياس أثر التغير في الإنفاق العام كمتغير مستقل على التغير في التشغيل كمتغير تابع والكشف عن وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام وحجم التشغيل.

وقد خلصت نتائج الدراسة القياسية إلى إستقرارية كلا المتغيرين عند المستوى الأول، و وجود تأثير معنوي للإنفاق العام على التشغيل بنسبة23% لكل1% عند درجة معنوية5%، ومعنوية معامل تصحيح الخطأ (0,1124-) وهذا مايؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل بنسبة 11.24%.

الكلمات المفتاحية: إنفاق عام، تشغيل، الجزائر، نموذجARDL

This study aimed to measure the effect of the public expendituve on the employment policy in Algeria between the years (1970-2020),And that depends on using the autoregressive distributed log model (ARDL), which is often used to analyse dynamic relationships with time series data in a single equation formwork. And it is used to reveal the existence of a long _run relationship among the variables of interest which are the public expenditure and the amount of employment.

To sum up, this study results have confirmed the stability of the two variable at the first level. And there was an incorporeal effect of the public expenditure on employment by 23% for each1% , with a incorporeal degree of 5% and error correction factor (-0.1124).this afferents the existence of a long-run equilibrium relationship between the public expenditure and the employment policy by 11.24%.

Keywords: public expendituve , employment, Algeria, ARDL model

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
مقدمة عامة	أ–ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق العام و سياسة التشغيل	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام وسياسة التشغيل	3
المطلب الأول:مدخل مفاهيمي حول تطور الإنفاق العام	3
المطلب الثاني: سياسة التشغيل وعلاقتها بالإنفاق العام	9
المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	13
المطلب الثاني_مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية	18
الفصل الثاني: دراسة قياسية وتحليلية لأثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل	
المبحث الأول: واقع الإنفاق العام وسياسة التشغيل في الجزائر	25
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل البرامج التنموية	25
المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر	31
المبحث الثاني: دراسة قياسية	42
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة	42
المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج	47
الخاتمة	60
المراجع	65
الملاحق	69
الفهرس	77

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1-1	جدول الدراسات السابقة	18
1-2	مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	26
2-2	مضمون برنامج دعم النمو	27
3-2	مضمون برنامج توطيد النمو	28
4-2	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)	29
5-2	تطور التشغيل حسب طبيعة القطاع الاقتصادي من الفترة (1991-2019)	35
6-2	تطور التشغيل حسب القطاع القانوني	37
7-2	تحليل تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)	39
8-2	تطور الإنفاق العام وعدد المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر	42
9-2	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	47
10-2	نتائج اختبار PP عند المستوى I(0) للنموذج الإحصائي الذي يتضمن ثابت واتجاه عام خطي.	48
11-2	نتائج اختبار PP بعد الفرق الأول I(1) للنموذج الإحصائي الذي يتضمن ثابت واتجاه عام خطي.	49
12-2	نتائج اختبار PP بعد الفرق الأول (1) للنموذج الإحصائي الذي يتضمن ثابت.	49
13-2	نتائج اختبار درجة التباطؤ باستعمال Schwarz Criteria	50
14-2	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	51
15-2	نتائج اختبار ثابت التباين **White**	51
16-2	نتائج اختبار الحدود	53
17-2	نتائج اختبار علاقة طويلة الأجل	54
18-2	نتائج اختبار تصحيح الخطأ	55

الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)	30
2-2	تطور التشغيل حسب طبيعة القطاع الاقتصادي من الفترة (1991-2019)	36
2-3	تطور التشغيل حسب القطاع القانوني2000-2019	38
2-4	تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)	40
2-5	نتائج اختبار درجة التباطؤ باستعمال Schwarz Criteria	50
2-6	نتائج اختبار توزيع البواقي	52
2-7	نتائج استقرار النموذج الهيكلي	52

قائمة الملاحق

الرقم	الاسم	الصفحة
01	تطور الإنفاق العام وعدد المشتغلين وحجم التشغيل	69
02	نتائج الإستقرارية	71
03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	73
04	نتائج اختبار ثبات التباين	74
05	اختبار الحدود	75

قائمة الرموز والإختصارات

الرمز	المصطلح بالأجنبية	المعنى بالعربية
EMP	Employment	التشغيل
G	government spendin	الإنفاق العام
PP	Phillis & Perron	عالمان فليبس، بيرون

المقدمة

تمهيد:

تعد مسألة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها دول العالم ومن بينها الجزائر، حيث شهدت هذه الأخيرة وخاصة بعد الأزمة النفطية 1986 اضطرابا حادة مس عدة قطاعات ومن بينها سوق الشغل، حيث عرف الطلب على العمل ارتفاعا كبيرا مقابل الانخفاض في العرض عليه، مما استدعى الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات إصلاحية اقتصادية كان الانعكاس الواضح على مختلف السياسات والتي من بينها سياسة الإنفاق العام.

يعد الإنفاق العام جزءا هاما في الدراسات المالية، ووسيلة فعالة تستعملها الدولة لبلوغ أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك جزء من الطلب الكلي، وبالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يسهم في رفع مستويات التشغيل التي تسعى إليها الدولة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان مستوى تشغيل ملائم لاستعاب مخزون اليد العاملة.

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة الجزائرية في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي ببرمجة مخططات تنموية ضخمة كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مخطط دعم النمو الهيكلي(2005-2009)، و آخرها مخطط توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)، وهذا انطلاقا من القانون الكينزي الطلب يخلق العرض ، أي أن زيادة في الإنفاق العام من شأنها أن تزيد في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي، وينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي من جهة وامتصاص نسبة البطالة من جهة أخرى .

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو تأثير الإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970_2020)؟**

الإشكاليات الفرعية:

1. ما هي أهم البرامج والسياسات المنتهجة من خلال السياسات التنموية المختلفة لخلق فرص عمل جديدة؟
2. ما هو واقع التشغيل في الجزائر؟
3. هل يوجد تأثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر ؟
4. هل هناك علاقة تزامنية طويلة الأجل أو قصير الأجل بين الإنفاق العام والتشغيل؟.

الفرضيات:

1. تعبر برامج إصلاحات الهيكلية الخاصة بالإنفاق من أهم السياسات المنتهجة لخلق فرص العمل
2. عرف التشغيل ارتفاعا مستمر خلال فترة الدراسة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر.
4. توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل.

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإنفاق العام على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2020 وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يحدد طبيعة للعلاقة بينهما، ويكشف عن اتجاه هذه العلاقة، كما تهدف إلى تسليط الضوء على واقع سياسة التشغيل والإنفاق العام في الجزائر بالإضافة إلى أهم البرامج والسياسات المنتهجة من طرفها لخلق مناصب عمل جديدة بغية التقليل من البطالة.

أهمية الدراسة:

إن أهمية دراستنا هذه تكمن في أنها تعطينا نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر وهذا بالتركيز طبعا على التغيرات والتطورات التي شهدتها كل من الإنفاق العام ، وسياسة التشغيل ، لما لهم من أهمية في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول عن طريق مختلف السياسات المتبعة من قبل السلطات سواء بالتأثير المباشر أو الغير مباشر في تلك المتغيرات.

مبررات اختيار الموضوع

- طبيعة تخصص اقتصاد الكمي الذي يقترح اختيار موضوع ذو طابع كمي.
- محاولة دراسة الاقتصاد الجزائري وخصوصا العوامل المؤثرة على سياسة التشغيل.
- محاولة الإلمام بالدراسات التي لها بالاقتصاد الجزائري .

الحدود المكانية والزمانية:

الحدود الزمانيسسة :

تم تحديد فترة الدراسة (1970_2020).

الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة على المستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

❖ **منهجية الدراسة:**

من أجل معالجة هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه والإجابة على اشكاليته المطروحة، ومحاولة إثبات الفرضيات المذكورة سابقا من عدمها، سنعتمد على :

- المنهج الوصفي والذي سيستخدم في إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بكل من سياسية التشغيل والإنفاق العام وتقسيماته وغيرها من الأدبيات النظرية؛
- المنهج الاستقرائي والذي سيتم على أساسه تحليل واستقراء الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وذلك لتحديد مفهوم كل متغير ولتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات؛
- المنهج التجريبي والذي سيعتمد عليه في بناء نموذج اقتصادي قياسي يعكس العلاقة بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2020.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث شكل **الفصل الأول قاعدة هامة لفهم الأدبيات النظرية للإنفاق العام وسياسة التشغيل**، من خلال التطرق والتعرف على الإنفاق العام من جوانب مختلفة في المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للإنفاق العام وسياسة التشغيل،حيث كان المطلب الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي للإنفاق العام، والتعرف على سياسة التشغيل في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسات سابقة، تم فيه عرض الدراسات السابقة في المطلب الأول، ومناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية في المطلب الثاني. بينما تناول **الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية لأثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر**، حيث تناولنا في المبحث الأول الدراسة الوصفية التحليلية للإنفاق العام والتشغيل في الجزائر(1970-2020)، من خلال تقديم سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل البرامج التنموية في المطلب الأول، وعرض سياسة التشغيل في الجزائر في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن الدراسة القياسية، حيث تم تقديم متغيرات ونماذج الدراسة القياسية في المطلب الأول، ودراسة وتحليل نتائجَ ARDL في المطلب الثاني.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للإنفاق العام وسياسة التشغيل

تمهيد

يعرف التشغيل على انه استخدام القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء صناعية أو إدارية أو تجارية أو خدماتية، هذه العملية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم وظاهرة البطالة، التي من أسبابها النمو المتراكم لقوى العمل، وما يقابله من طلب ضعيف على اليد العاملة، وهذا يحرم المجتمع من الاستفادة من الكفاءة و القدرة الذهنية والبدنية لأفراد القوى العامل و يضعف فرصه زيادة الناتج المحلي تحسين الدخل الفردي، وتحقيق التشغيل الكامل هي إحدى المشكلات المستعصية التي تعاني منها حكومات العالم باختلاف مستوياتها، مما ألزم رؤساء الحكومات إلى التدخل و اتخاذ من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تجنبها ومعالجتها، من بينها تطبيق سياسة الأنفاق العام و التي تعبير أهم أدوات السياسة المالية لما لها من فعالية في تحفيز الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى استجابة مقابلة من جانب العرض مما يزيد من الناتج القومي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
من أجل الإلمام بهذا الفصل تمت دراسته في مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام وسياسة التشغيل

المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام وعلاقته بسياسة التشغيل

يشكل كل من الإنفاق العام وسياسة التشغيل أركان مهمة في الاقتصاد الكلي، والتي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، ومن خلال مبحثنا سنتطرق إلى بعض مفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام وسياسة التشغيل.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول الإنفاق العام

الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

يعتبر الإنفاق العمومي أداة مهمة في يد الدولة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وسير سياستها العمومية المقترحة، وقد مرت بعدة مراحل هامة تمخضت عنها عدة تطورات كنتيجة لتطور الفكر الاقتصادي، وفيما يلي نتطرق إلى أهم التطورات مع التركيز على النظريتين التي كان لهما تأثير واضح وبارز في الجانب الطبيعي والهيكلي للإنفاق العمومي:

فالنسبة للفكر الكلاسيكي القائم على رفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأن التوازن العام من شأنه بصفة أن يحدث تلقائية في السوق عن طريق ما يسمى "باليد الخفية" ، لكون أن السوق لديه قوى عوامل ذاتية تستطيع التغلب على فترات الركود الطويلة، وتحركه إلى التوازن دون الحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الواقعة في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس أسندت لدولة وظائف أخرى تقوم بها كالأمن والحماية والعدالة والدفاع...، بمعنى أن نشاطها الرئيسي ينحسر فقط في دراسة النشاط الاقتصادي، وقد نتج عن هذا تقلص في حجم الإنفاق العام وأصبح يقتصر فقط على المجالات الاستهلاكية، وتمويله لوظائف الدولة ، وأكد هذا آدم سميث في كتابه أن استعمال الدولة للإنفاق العمومي لابد أن يشمل نفقات الأمن ونفقات العدالة ونفقات بعض المشاريع العامة كتهيئة الموانئ والطرق وبعض مؤسسات التعليم وتدريب الشباب...

أما بالنسبة للفكر الكينزي الذي ظهر على يد الاقتصادي john Mayunard keunes، وذلك بعد أزمة الكساد التي اجتاحت العالم عام 1929م، مما استلزم إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية، وذلك بعد فشل السوق في تحقيق التوازن العام، إذ تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق نفقاتها العامة، لتصحيح الإختلالات الواردة في السوق،ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد تكون من خلال استعمال الإنفاق العمومي، وذلك من خلال الطلب يخلق العرض، إذ يساهم في زيادة الطلب الكلي، الذي بدوره يؤدي بالضرورة إلى زيادة التشغيل، وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من خطر يهدد كيانه نتيجة لارتفاع معدلات البطالة[1].

[1] كريمين سميرة،دقيق ليلى إسمهان، **الانفاق العام كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر_دراسة قياسية للفترة (1990-2016)**،مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد4_سبتمبر2018، ص62.

الفرع الثاني: مفهوم النفقة العامة

ومن أهم التعاريف الشائعة:

مفهوم لغوي:"بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1].

مفهوم قانوني: "تعرف على أنها كم قابل للتقويم النقدي أمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك لإشباع حاجة عامة"[2].

مفهوم اقتصادي:"النفقة هي صرف إحدى الهيئات (إدارات،ولايات،بلديات،مؤسسات عامة) مبلغا معينا بهدف سد حاجة للمجتمع"[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف شامل للنفقة العامة: **فهي عبارة عن مبلغ نقدي تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام"**، وعليه فهناك ثلاثة أركان للنفقة العامة وتتمثل في:

النفقة العامة مبلغ نقدي: أن تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغا نقديا ثمنا لما تحتاجه من منتجات السلع والخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات وإعانات اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها[4]، وهذا مع شيوع الاقتصاد النقدي والتخلي على نظام المقايضة، ومن مزايا الإنفاق العام نقديا ما يلي:

- ✓ أسهل بكثير من التعامل العيني لأفراد الدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي.
- ✓ سهولة إجراء الرقابة الإدارية و البرلمانية على الإنفاق النقدي للدولة وصعوبته في حالة العيني.
- ✓ أنه يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة[5].

يقوم بإنفاقها شخص عام: أي يجب أن تنفذها الدولة أو احد هيئاتها العامة، فإذا قام شخص ببناء مدرسة أو مسجد لغرض تحقيق نفع عام، فإن هذا الإنفاق يعد انفقا خاص ولا يعد من قبيل الإنفاق العام، ويعد من قبيل الإنفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع، الأمن، القضاء، المشاريع الاقتصادية ذات صفة تجارية.

واستند الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة والخاصة، حيث يرتكز المعيار الأول في طبيعة تحديد النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، بينما يعتمد المعيار الثاني في ذلك على أساس طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات، حيث توسع في إدخال بعض النفقات الأخرى إليها، ولكنه استبعد جزءا من نفقات القطاع العام إلا أن جميع الواقع يحتم أن يتسع مفهوم النفقة العامة لتشمل جميع النفقات التي تصدر عن الدولة سواء هيئات أم مرافق الدولة الإدارية أم شركات قطاعها العام أم المشترك تحقيق لأهدافها، ذلك الشرط الوحيد أن تخرج من الذمة المالية للدولة.

---

[1] محرزي محمد عباس،**إقتصاديات المالية العامة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السادسة، جانفي 2008 ،ص55.

[2] فرجي محمد،**المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر_دراسة تقييمية قياسية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،تخصص تجارة،جيلالي يابس_جامعة سيدي بلعباس،2019-2020،غير منشورة،ص97.

[3] بلعي محمد الصغير ،أبو علاء يسرى، **المالية العامة**،دار النشر والتوزيع ،عنابة-الجزائر-2003، ص195.

[4] محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره** ، ص55.

[5] سعيد علي محد العبيدي،**إقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة،عمان، طبعة الأولى2011، ص55.

الغرض منها تحقيق منفعة عامة: ولكي تكون المنفعة عامة يجب أن يكون الغرض من إنفاقها تحقيق منفعة عامة، ومفهوم المنفعة العامة تحدده اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، إذ أن السلطة السياسية هي التي تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق، وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها:

- اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة؛
- مساءلة السلطة النقدية عن تنفيذ الإنفاق العام جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك؛
- الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات العامة للأغراض التي خصصت من أجلها[1].

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة:

مع تطور الدولة ازدادت أهمية تقسيم الإنفاق العام، نظرا لتوسعه وتزايد حجمه واختلاف آثاره، مما ألزم أن يكون التقسيم والتبويب إلى أسام متعددة ومختلفة ،على أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ وقواعد واضحة وهي كما يلي:

أولا: التقسيم حسب الطبيعة: حسب طبيعة النفقة نقسمه إلى

النفقات الحقيقية : هي نفقات تصرفها الدولة مقابل الحصول على مبلغ وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، أي يؤدي هذا النوع إلى زيادة الدخل الوطني، وذلك بتكوين حجم إنتاجي مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية، والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة، التي تحتاجها المرافق العامة.

النفقات التحويلية: هي التي تنفقها الدولة دون حصولها على مقابل، أي أن تقوم بتحويل الموارد من بعض الفئات كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى، تكون محدودة الدخل مثل الضمان الاجتماعي، دعم البطالة...الخ، ويتم تحويل هذه الفئات للأفراد والمؤسسات[2] .

ثانيا: التقسيم حسب الغرض : وتقسم إلى:

النفقات الإدارية: وهي مخصصة لتسيير الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها.

النفقات الاقتصادية: وهي ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات المشاريع الاقتصادية والنفقات المخصصة لإعانات البطالة (التحويلات) والإعانات الاقتصادية...الخ.

النفقات الاجتماعية:هي المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي...إلخ.

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي،**مرجع سبق ذكره** ،ص57.

[2] كريمين سميرة& دقيق ليلى إسمهان،**مرجع سبق ذكره** ، ص63.

النفقات المالية: تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

النفقات العسكرية: تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك[1].

ثالثا: حسب تكرارها الدوري:

النفقات العادية(الجارية): تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة أي خلال كل سنة مالية، ومن أمثلتها: أجور الموظفين والعمال، أسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة، نفقات تحصيل الضرائب إلى ذلك[2].

النفقات غير عادية(الرأسمالية): فهي تلك التي لا تكرر بصفة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كفيضانات حي باب الوادي في 10 نوفمبر 2001 أو الهزة الأرضية ولاية بومرداس وضواحيها 21 ماي 2003، حيث تم رصد أغلفة مالية هامة في قانون مالية 2002 وقانون المالية التكميلي 2003.

هذا واتجهت النظرية المالية الحديثة إلى التمييز بين نوعين من النفقات:

النفقات الجارية: تسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير مصالح الدولة العامة وإشباع الحاجات العامة، أي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للمجتمع؛

النفقات الرأسمالية: وتسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية، مثل نفقات البناء والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية...إلخ فهي تخصص لتشكيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع (نفقات البنية التحتية)

ولإشارة فالمشرع لجزائري أخذ في تقسيمه للنفقات العامة بالتقسيم الاقتصادي فاعتمد على معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال، أي تقسيمها إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، كما اعتمد في نفس الوقت على التقسيم الإداري، حيث النفقات العمومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا حسب القانون رقم84-17 المؤرخ في 07-07-1984 الخاص بقوانين المالية في المادة 23 تقسيما للنفقات، ويمكن تلخيصها كما يلي:

نفقات التسيير: وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحد على إنفراد طبقا لقانون المالية للسنة المعينة، فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها، ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات، وتعتبر نفقات التسيير الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين، ومصاريف صيانة البنايات الحكومية، ومعدات المكاتب...إلخ، وتصنف حسب المشرع الجزائري إلى أربع أبواب وهي[3]:

---

[1] سعيدي محمدعلي العبيدي، **مرجع سبق ذكره**،ص62.

[2] محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**،ص78.

[3] عرابي محمد، **أثر الإنفاق العام على المؤشرات الكلية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع دول المغرب العربي خلال الفترة من(1970-2017)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة زيان عاشور الجلفة،2020/2019، ص111,

- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العامة؛
- وسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، والذي يتولد عنه إزياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق عليها اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار،حيث تتفرع إلى ثلاث أبواب وهي[1]:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛
-
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأس المال.

الفرع الرابع: محددات النفقات العامة:

وتعني العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام، وتحدد هذه العوامل حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم،إذ تختلف النظم الاقتصادي من حيث خلفيتها المنهجية وفي نظريتها للفرد والملكية، ذلك أن هناك نظم تقوم على الفردية والحرية وأخرى تقوم على تدخل الدولة، ويمكن تحديد ثلاث أنماط وهي كالتالي:

- ✓ **الدولة الحارسة(المذهبية الفردية)**: دورها مقتصر على المظاهر السيادية كالأمن والدفاع...، تطبيقا لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وعليه يتحدد حجم الإنفاق العام بانخفاض حجم النفقات العامة، وكذلك انخفاض نسبتها إلى الدخل الوطني من ناحية، وقلة أنواعها من ناحية أخرى.
- ✓ **الدولة المتدخلة**: تطور الدولة وخروجها من الحياد التقليدي[2] أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العامة، لمواجهة جميع الأنشطة التي تقوم بها الدولة كتسيير الشؤون الاقتصادية وتقليل التباين بين الطبقات[3].
- ✓ **الدولة المنتجة (المذهبية الجماعية)**: أدت هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة إلى إلغاء الدور التقليدي للدولة، وتبني أدوار جديدة انعكست على المالية العامة للدولة، حيث اتسع الإنفاق العام اتساعا كبيرا وشموليا وغطى معظم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكانت الزيادة في الإنفاق العام أكبر من الزيادة في الناتج المحلي[4].

---

[1] سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العامل في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد19 جانفي 2018 ، ص93.

[2] نريمان رقوب، **دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية** – دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة–أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة فرحات عباس– سطيف2018/2017، ص14.

[3] صديق زكرياء، **قواعد وحدود وضوابط النفقات العامة**، جامعة طاهري محمد بشار، ص 1 متاحة من خلال الرابط التالي

https://www.researchgate.net/publication/341712887

الفرع الخامس: ترشيد النفقات:

يقصد بترشيد النفقات تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه التبذير والإسراف ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العامة للدولة[1].

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:

تحديد الحجم المثل للنفقات العامة: وهو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الموظفين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: وتتضمن العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع[2].

التركيز على نظم الرقابة على النفقات العامة: تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون تحت دائرة الرقابة بدءا من الترخيص لها من السلطة التشريعية وحتى تنفيذ النفقات العامة، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص سيساعد على ترشيد النفقات العامة، لأن مناقشة أعضاء هذه السلطة عند إقرار الموازنة بنفقاتها يمكن أن يؤدي إلى إلغاء إعتمادات النفقات العامة المنعدمة أو قليلة النفع العام، وقد يؤدي إلى استبدال نفقة بأخرى أكثر أهمية للمجتمع...إلخ[3].

تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة في كثير من الدول النامية نوجزها في ما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأمين الخدمات العامة؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛
- تحقيق مآرب خاصة لذوي النفوذ والسلطة؛

- عدم وجود تنسيق في العمل والأجهزة؛
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن التقدير اللازم لأداء العمال؛
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي...إلخ.

---

[1] عبد الدايم موسى، يوسفي زكرياء، **دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة_دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)_أدرار** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار _الجزائر،2018/2017،ص12.

[2] المدني كريمة،خياري فريال، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة من 2019/1990**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في الاقتصاد الكمي، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي،2018/2018،ص10.

[3] محمد خير العكام،**المالية العامة1 الإيرادات والنفقات**،الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018،ص77.

لاشك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على أوجه الإسراف والتبذير المذكورة وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة من أهم المظاهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني[1].

المطلب الثاني: سياسة التشغيل وعلاقتها بالإنفاق العام

تعتبر سياسات التشغيل هي الدعامة والأساس المتين لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، وذلك لأن البعد المادي يستلزم العنصر البشري من أجل تحقيقه، من خلال توفير آليات قادرة على إحداث توازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل

الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين هما "سياسة" وتعني مجموعة الإجراءات الإدارية وكذا التدابير التنظيمية، و"التشغيل" والذي يعني كافة المجهودات الفكرية أو الجسدية التي يبدلها الإنسان لقاء أجر معين[2] ، هذا ويوجد العديد من التعاريف الخاصة بسياسات التشغيل نذكر منها:

عرفه المكتب الدولي للعمل من خلال الاتفاقية الدولية رقم 122عام 1964:"التشغيل على أنه تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية ، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 عام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل فرد راغب فيه،وأن يكون العمل منتجا، وان يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب وتشتغل فيه هذه المؤهلات "[3].

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE سياسة التشغيل على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكيف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج[4].

وعرفت سياسة التشغيل أيضا على أنها مجموعة إجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل[1].

---

[1] المدني كريمة،خياري فريال،**مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] نضال يدروج& ياسين العايب، **آليات وأجهزة إستراتيجية التشغيل الداعمة للمبادرات المقاولاتية وأثرها على مستويات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2016، مجلة العدد 17 جوان 2020، ص 113**

[3] زيادة كوثر ، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر مابين 2014/2010**، مجلة العلوم الإنسانية،عدد48 المجلد 12، 2017، ص326.

[4] بوحركات بوعلام، رصاع حياة، **مدى إرتباط سياسة التشغيل بلإنفاق العمومي**، مجلة قانون العمل والتشغيل،جامعة إبن خلدون _تيارت، المجلد05، العدد01،ص507.

وهناك من عرفها على أنها إستراتيجية العمل السائد في بلد معين، و الأفكار الاقتصادية والاجتماعية التي تبعث منها المبادئ التي تستند إليها، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، والتي ترتكز في الأساس على تشغيل السكان القادرين على العمل الجزئي مع الأخذ بعين الاعتبار التوسع باتجاه قطاع التكوين، أي البحث عن التطابق بين سياسة التشغيل وعملية التكوين[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل: سياسة التشغيل هي مجموعة إجراءات مسطرة هدفها خلق مناصب شغل دائمة أو مقترحة من خلال تشجيع العمل المأجور أو تحفيز المبادرات الفردية، لتحقيق توازن السوق والحد من مشكلة البطالة في المجتمع.

الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل وأهدافها

أولا: أنواع سياسة التشغيل:

تتعدد سياسات التشغيل باختلاف المعايير المعتمدة للتمييز، ونميز بينها من خلال معياريين أساسيين هما:

المعيار الأول سياسة التشغيل بحسب وسائل تدخل الدولة: ومن خلاله يتم التمييز بين نوعين من البيانات

1. **سياسات التشغيل الإيجابية أو النشطة:** هي سياسة تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود،وخلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد، وفق لهذه السياسة فقط أحصت OCDE جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف هي:

- المصالح العمومية للتشغيل.
- التكوين المهني.
- الإجراءات الخاصة بتشغيل الشباب[3].

2 **سياسة التشغيل السالبة أو غير نشطة:** تعمل هذه السياسة في السياق الاجتماعي، حيث تتم العملية بتوظيف أكبر عدد من العمالة، بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات. ويتمثل مقياس النجاح هنا في عدد العمال الذين تم النجاح في توظيفهم[4].

---

[1]زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، **سياسات التشغيل في الجزائر(قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**، مجلة للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا،برلين،العدد02،،جوان2018،ص46.

[2]قميحة رابح، **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012/2001**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014/2013، ص16.

[3]كوثر زياده، **واقع سياسه التشغيل في معالجه البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010 -2014**، رساله دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة ، جامعه العربي بن مهيدي- البواقي، 2017 /2018، ص41.

[4]زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل،**مرجع سبق ذكره**،ص48.

ولجأت الجزائر إلى هذا النوع على أثر الأزمة الاقتصادية، وما نتج عن سياسة الخوصصة من تسريح للعمال وغلق المؤسسات العمومية.

المعيار الثاني سياسة التشغيل بحسب نمط الاقتصاد السائد: ويتم التمييز من خلال:

1 **سياسة التشغيل في ظل النظام الاشتراكي**: إذ لا تخرج هذه السياسة عن نطاق الدولة، حيث تعتبر القطاع الموظف وتقوم بعملية تخطيط للعملية التشغيلية، وتحدد البرامج والآليات قصد تنفيذها، فالدولة تقع ضمن مسؤولياتها مهمة التكفل بخلق فرص جديدة ودائمة.

2. **سياسة التشغيل في ظل نظام الحر**: في هذا النوع تقوم الدولة برسم الخطوط العريضة لسياسة التشغيل،إلا أن عملية التنفيذ لا تتم إلا بإشراك القطاع الخاص ، وهنا تلجأ الدولة غلى تشجيع الأفراد على خلق فرص عمل لذواتهم وللآخرين .ففي ظل هذا الاقتصاد لا تتحمل الدولة تكلفة التوظيف في أغلب القطاعات ماعدا بعض المجالات ولفئات اجتماعية معينة[1] .

ثانيا: أهداف سياسة التشغيل

تعكس هذه السياسة إيديولوجية النظام الاقتصادي السائد في أي دولة، ففي النظام الرأسمالي فهي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، أما في النظام الاشتراكي هي هدف بحد ذاته، لذا فهي لها أهداف تتماشى حسب متطلبات التوجه الإيديولوجي للنظام الاقتصادي، وعموما تهدف إلى :

- توفير فرص العمل لكل فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل؛
- رفع مستوى المعيشى من خلال زيادة دخل الفرد؛
- توفير مناصب أكثر إنتاجية؛
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي؛
- توفير حرية اختيار العمل[2]؛
- تكوين وإعداد القوى العاملة من خلال تنمية مهاراتها وقدراتها؛
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها؛
- ضمان استقرار العمل من خلال دوام استخدام العامل في عمله، وتقليص التغيرات على الحد الأدنى بحماية العامل من التعسف بكل أنواعه؛
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل؛
- عصرنه آليات المتابعة والمراقبة والتقييم[3].

[1] قميحة رابح،**مرجع سبق ذكره**،ص17.

[2] بوحركات بوعلام، رصاع حياة، **مرجع سبق ذكره**،ص508.

[3] كوثر زياده، **واقع سياسه التشغيل في معالجه البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010 -2014، مرجع سبق ذكره**، ص57.

ثالثا :أبعاد سياسة التشغيل:

هناك العديد من الجوانب التي ركزت عليها سياسة التشغيل الحالية، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما يتعلق بجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى، ويمكن حصرها كالأتي:

البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتج عن ظاهره البطال لاسيما بالنسبة للشباب عامه، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضه لليأس والتهميش والإقصاء[1].

البعد الاقتصادي يعتمد على استثمار رأس المال البشري، أي توظيف قدراته الموروثة أو المكتسبة في خلق الثورة الاقتصادية، وهذا بتوظيف هذه القدرات في مختلف المجالات والقطاعات سواء العامة أو الخاصة، وبالتالي تطوير أنماط الإنتاج أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[2].

البعد التنظيمي والهيكلي: يقصد به مشاركه جميع الجهات ذات العلاقة اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة، ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي على مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى[3].

الفرع الثالث:آلية تأثير الإنفاق العام على سياسة التشغيل

يؤدي الإنفاق العمومي إلى زيادة كل من الطلب الكلي والاستهلاك عن طريق قانون إعادة توزيع الدخل أو زيادة حجم الاستثمار، وعليه فإن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام يرتكز على وظيفيتين أساسيتين وهي زيادة الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

- اعتماد الدولة على سياسة التوسعية في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص لتحقيق الطلب الكلي.
- تتغير سياسة الإنفاق العام على حسب تغير الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرخاء تقوم الدولة بتقليص إنفاقها نظرا لزيادة الإنفاق الخاص، والعكس في فترة الكساد تقوم الدولة بانتهاج سياسة مالية تعويضية، وذلك بزيادة إنفاقها (من خلال الدين العام والإصدار النقدي) نظرا للإنفاق الخاص.

ولسياسة الإنفاق العام دور كبير في محاربة ظاهرة البطالة من خلال السياسات الظرفية والهيكلية، فسياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بإنعاش الاقتصاد من خلال ما يلي:

- منح الإعانات الاقتصادية للمنتجين من أجل زيادة تشغيل الموارد المتاحة.

[1] زواويد لزهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص47.
[2] عبد اللطيف حمريث، **مرجع سبقه ذكره**، ص 36.
[3] سعديه زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

- إنشاء مدن جديدة وتزويدها بجميع الخدمات الضرورية، ولذلك لخلق فرص عمل جديدة.
- الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أثبتت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل بأنه لا يوجد هناك إجماع على طبيعة هذه العلاقة، حيث اختلفت النتائج باختلاف الدول وطبيعة الأداة المعتمدة في الدراسة وحسب حجم العينة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل، ونستعرض فيما يلي بعض هذه الدراسات:

1. **دراسة(بن السعدي عبد الرحمان 2013)** بعنوان **"دراسة قياسية لعرض العمل في الجزائر خلال الفترة (1980–2013)"**[1]

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة التوازنية طويلة المدى بين عرض العمل وأهم المحددات المفسرة له في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980–2013) وتحليلها، من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجذور التاريخية لإشكالية البحث، ومن ثم قامت بإسقاط مجموعة الأدوات الإحصائية والقياسية على معطيات خاصة بالجزائر للكشف عن العلاقة التوازنية، وذلك بالاعتماد على أحدث التقنيات المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية وتتمثل في كل من اختبارات التكامل المشترك ونماذج أشعة الانحدار الذاتي var .

أظهر تحليل التكامل المشترك بطريقة جوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين عرض العمل وكل من الكتلة الاجرية والسكان المشتغلون حسب اختبار الأثر، أما في التحليل قصير الأجل باستخدام متجه شعاع الانحدار الذاتي var يتبن أن الإنفاق في الفترة السابقة t–3 يرتبط بعلاقة طردية مع عرض العمل في الفترة الحالية.

2. **دراسة (بوطبيبة بلال & بومدين محمد أمين) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي للفترة 1999 – 2018 "**[2]

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التشغيل في دول المغرب العربي الخمس للفترة من 1990 – 2018، من خلال نموذج كانت فيه معدلات التشغيل متغير تابع والنفقات الحكومية متغير تفسيري بالإضافة لحجم السكان والناتج المحلي الإجمالي، أين تم تحليل البيانات وإجراء الدراسة التحليلية عن طريق بناء قاعدة بيانات بانل .(PANAL) أظهرت

[1] بن السعدي عبد الرحمن، **دراسة قياسية لعرض العمل في الجزائر خلال الفتره (2013 -1980)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة، غير منشورة، جامعة قصدي مرباح ورقلة، 2015 / 2016.

[2] بوطبيبه بلال، بومدين محمد أمين، **الإنفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي للفتره (1999 -2018)**، دفاتر MECA، v17/N/juin2021

الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين معدلات التشغيل والإنفاق الحكومي بقوة تفسيرية تبلغ 98.75%، حيث انه كلما زاد الإنفاق الحكومي معبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة في نسبة التشغيل بنسبة قدرها 1.49%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية

3. دراسة(خميرة بشير 2015) بعنوان "**قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-201)** "[1]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة اختبار وتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية سنوية للفترة (2014 – 1980)، وتم تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)في الدراسة بالإضافة إلى استخدامنا اختبار جرانجر للسببية.

وقد أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%اعتباراً من عدم تحقق شرط التكامل من نفس الدرجة، وعليه تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي (VAR)وعلى ضوء اختبار سببية جرانجر التي أشارات أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين لكل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

4. **دراسة(دادي نونو باحمد**2015) بعنوان"**دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة (1991 – 2014)**[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإنفاق الحكومي على البطالة من خلال دراسة قياسية ضمت 13 دولة عربية، و ذلك بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة الزمنية (1991- 2014) .بغية تحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel و التكامل المشترك، استنادا على المتغيرين الاقتصاديين، النسبة المئوية لمعدل البطالة من إجمالي القوى العاملة Umpكمتغير تابع يمثل البطالة، و الإنفاق الحكومي مقاسا بمؤشر الاستهلاك الحكومي للناتج المحلي الإجمالي G ممثلا للمتغير المستقل (المؤثر) .أشارت نتائج اختبار المفاضلة بين نماذجPanel إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة.

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لPedroni ، توصلت الدراسة إلى وجود أثر طويل الأجل سلبي للإنفاق الحكومي على البطالة في الدول العربية.

[1] خميرة بشير،**دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**، مذكرة مقدمه لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني الميدان علوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد قياسي، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة، 2016/2015.

[2] دادي نونو باحمد، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة حالة بعض الدول العربيه خلال الفترة (1991 -2014)**، مذكرة مقدمة متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني، اقتصادية وعلوم التسير وعلوم التجارية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2015 / 2016.

5. دراسة (زكريا جرفي وأخرون2019) بعنوان " أثر الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990_2018 باستخدام نموذج ARDL[1]

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الإنفاق العام كمتغير مستقل وسوق العمل كمتغير تابع خلال الفترة 1990_2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئةARDL ، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العاملة الكلية والإنفاق العام.

خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويل الأجل ، إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن، وخلصنا إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين العاملة الكلية والإنفاق العام وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

6. **دراسة (لسراج وهيبة2018) بعنوان" دراسة التحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر"[2]**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر واتجاهاتها خلال الفترة(1990_2016)، من خلال تحليل حجم وهيكل النفقات العامة وتطور كل من الإنفاق العام الجاري و الإنفاق العام الاستثماري، وكذا تحليل مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على طول الفترة المدروسة عرفة تزايدا مستمرا خاصة خلال فترة التطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي،بداية من الألفية الثالثة التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد،كما أن نسبة الإنفاق العام الجاري من الإنفاق العام أخذت الحصة الأكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري.

7. دراسة (عرابي محمد2019) بعنوان "أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر : دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)"[3]

عالجت هذه الدراسة موضوع السياسة الاتفاقية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع بعض دول المغرب العربي " المغرب، تونس" خلال الفترة (1990-2017)، وهدفت الدراسة في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإنفاقية و مؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فهدفت إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة في الدول المغرب العربي محل الدراسة، من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات طويلة الأجل بانل وفحص استقرارية السلاسل الزمنية واستخدام اختبار تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي الأخير تقدير العلاقة في

[1] زكريا جرفي، مختار بن عابد، فيروز زروخي، **اثر الانفاق العام على التشغيل في الجزائر دراسه قياسيه للفتره (1990- 2018) استخدام نموذجARDL**، مجله الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 06، العدد04- ديسمبر 2019.

[2] سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**، الاكاديميه للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد19-جانفي 2018.

[3] عرابي محمد، **اثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصاديه الكليه في الجزائر _دراسه تحليليه قياسيه مقارنه مع بعض دول المغرب العربي خلال الفتره(1990-2017)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الثوره الثالث علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019 / 2020.

المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا .FMOLS ومن خلال هذا الدراسة توصلنا لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم من جهة أخرى ولا توجد علاقة تكامل مشترك مع معدل البطالة، إضافة إلى أن الإنفاق العام يؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي وبالسلب على معدل التضخم.

8. دراسة (قرينعي ربحية2018):أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1986–2016[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر للفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2016، ومن أجل تحقيق هدف البحث فقد تم الوقوف على تطور مختلف المتغيرات التي تم تحديدها لإجراء الدراسة القياسية والمتمثلة في كل من النفقات العامة وأسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى كل من التضخم والبطالة، ثم قمنا بتطبيق التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (ACP) وذلك لتحديد ووصف البنية الأساسية والعلاقة بين متغيرات الدراسة، ليتم تقديم النمذجة القياسية المناسبة باستعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار السببية، وبعد التأكد من استقرارية جميع السلاسل الزمنية في الفروق الأولى ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، تم تمثيل نموذج تصحيح الخطأ VECM بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل والقصير كمرحلة أخيرة من الدراسة .ولقد توصلنا في نهاية هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة سببية في الأجل القصير ذات اتجاه واحد تتجه من أسعار البترول تجاه الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق العام، وتبين من نتائج التقدير أن هناك ارتباط وثيق بين أسعار البترول وبين الإنفاق العام في الجزائر، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام، حيث أن زيادة أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع الجباية البترولية وبالتالي زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره سيؤدي إلى توجيه الإنفاق العام إلى التوسع، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض أسعار البترول، كما أوضحت نتائج التقدير في المدى القصير والطويل أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة إلا أنها ذات تأثير محدود خلال فترة الدراسة.

9. دراسة (لمراس محمد & بن سماعين مراد2015) بعنوان " النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل و الأسعار في الجزائر من الفترة من 2001إلى 2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM"[2]

هدفت الدراسة إلى تبيان جانب مهم من الاقتصاد الجزائري،وهو كيف تؤثر السياسة الاتفاقية في الجزائر على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في الدخل وتوزيعه والأسعار والشغل. وبالتالي تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة مهمة، وهي مدى بلوغ السياسة الانفاقية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 لأهدافها والمتمثلة في رفع القدرة الشرائية للمواطن والقضاء أو التقليص من نسبة البطالة . حيث من خلال نتائج الدراسة تبين أن هناك أثر معنوي للإنفاق العام في الجزائر على الدخل وتوزيعه والأسعار والشغل.

[1] قرينعي ربحية، **اثر تقلبات اسعار البترول في توجيه الانفاق العام في الجزائر دراسه تحليليه قياسيه (1986 -2016)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم اقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018 / 2019.

[2] لمراس محمد، بن سماعين مراد، **النمذجه القياسيه لاثر الانفاق العام على التشغيل والدخل الجزائر الفتره 2001 2014، باستخدام نموذج تكامل متزامن وecm**، مجلة الإستراتيجية والتنمية،2015-01-31,62-38 volume05,numero8,pages

10.**دراسة (بن البار محمد & سنوسي علي2019) بعنوان: The impact of Public Expenditure on Inflation Rate in Algeria during the period 1986– 2016**[1]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر النفقات العمومية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986 – 2016، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، وكذا أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، حيث بعد التأكد من عدم وجود تكامل مشترك قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي .(VAR)وبالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصاد القياسي . (EVIEWS-9)اتضح من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)لأثر النفقات العمومية على معدلات التضخم والنتائج المتحصل عليها وجود اثر سلبي لنفقات التسيير وايجابي لنفقات التجهيز على معدلات التضخم في الجزائر

11. دراسة (بن الرحمان فارس & طيب فيصل2021):

"Analyse de la causalité entre dépenses publiques et croissance économique en Algérie avec changement structurel : Approche ARDL : 1970–2020"[2]

سعت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاه السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتحديد انعكاساته على السياسات الاقتصادية للفترة الممتدة من 1970–2020. تم إجراء هذا التحليل على أساس نموذج Ardl Regessive Destributed Lag) من البيانات الإحصائية للإنفاق العام الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر على مدى فترة تتراوح من 1970 إلى 2020. بينت الدراسة أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

[1] Benelbar M'hamed ,Senoussi Ali, **The impact of Public Expenditure on Inflation Rate in Algeria during the period 1986-2016,** Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, University of M'sila - Algeria -, Janal of Quantitative Economies Studies ISSN 1033-2437 04 (05/2019).

[2] ABDERRAHMANI Farésl **&** TIAB Fayçal, **Analyse de la causalité entre dépenses publiques et croissance économique en Algérie avec changement structurel : Approche ARDL : 1970-2020,** Laboratoire Economie Et Développement (LED), Université De Bejaia, Etudes Economiques ISSN 1112-7988 / E-ISSN 8627-2710, Volume : 21 numéro : 02 année : 2021 P-P: 401-422

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

من أجل مناقشة الدراسات السابقة وبغية تحديد المتغيرات التي تتطلبها دراساتنا الحالية، وكذا مسايرة المناهج المستخدمة من قبل الباحثين فقد تم وضع الدراسات الملخصة أعلاه ضمن الجدول الموالي، والذي جمع فيه مكان الدراسة والفترة الزمنية، متغيرات الدراسة، إضافة إلى أداة الدراسة واهم نتائجها

جدول1 -1:ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	المتغير المستقل	المتغير التابع	الأداة	فترة الدراسة والدولة	النتائج
بن السعدي عبد الرحمان	الإنفاق الحكومي الكتلة الأجلرية السكان المشتغلون	عرض العمل	اختبارات التكامل المشترك نماذج أشعة الانحدار الذاتي.var	1980-2013 الجزائر	وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين عرض العمل وكل من الكتلة الاجرية والسكان المشتغلون في التحليل قصير الأجل يتبن أن الإنفاق في الفترة السابقة3 t-يرتبط بعلاقة طردية مع عرض العمل في الفترة الحالية.
بوطبيبة بلال . بومدين محمد أمين	النفقات الحكومية حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي	معدلات التشغيل	قاعدة بيانات بانل (PANAL).	1999 - 2018 دول المغرب العربي	وجود علاقة طردية موجبة بين معدلات التشغيل والإنفاق الحكومي بقوة تفسيرية تبلغ 98.75%
خميرة بشير	الإنفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) اختبار	1980 – 2014 الجزائر	عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%ا نموذج الانحدار الذاتي(VAR) واختبار سببية جرانجر أشارا أيضا إلى عدم وجود علاقة

			جرانجر للسببية		سببية في كلا الاتجاهين لكل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.
دادي نونو باحمد	الإنفاق الحكومي	البطالة	نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panelو التكامل المشترك	1991-2014 لبعض الدول العربية	نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة. وجود أثر طويل الأجل و سلبي للإنفاق الحكومي على البطالة في الدول العربية.
زكريا جرفي وأخرون	الإنفاق العام	وسوق العمل	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL	1990_2018 الجزائر	وجود علاقة توازنية طويل الأجل. عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن. وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين العاملة الكلية والأنفاق العام.
لسراج وهيبة				1990_2016 الجزائر	أن الأنفاق العام على طول الفترة المدروسة عرفة تزايدا مستمرا خاصة خلال فترة التطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.
عرابي محمد	الإنفاق العام	النمو الاقتصادي التضخم البطالة	قاعدة بيانات بانل Panal اختبار تكامل مشترك بين المتغيرات	1990-2017 الجزائر	علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. توجد علاقة تكامل مشترك مع معدل البطالة. الإنفاق العام يؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي وبالسلب على معدل التضخم.

			طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS		
قرينعي ريحية	الإنفاق العام	سعر البترول معدل البطالة الناتج المحلي	باستخدام المركبات الأساسية (Acp) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ VECM	1986_2016 الجزائر	علاقة سببية في الأجل القصير ذات اتجاه واحد تتجه من أسعار البترول تجاه الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق العام. ارتباط وثيق بين أسعار البترول وبين الإنفاق العام في الجزائر. ارتباط وثيق بين أسعار البترول وبين الإنفاق العام في الجزائر. وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة إلا أنها ذات تأثير محدود خلال فترة الدراسة في المدى القصير والطويل
لمراس محمد، بن سماعين مراد	الإنفاق العام	التشغيل الدخل الأسعار	نموذج التكامل المتزامن وecm	2000 إلى 2014	وجود أثر معنوي للإنفاق العام في الجزائر على الدخل وتوزيعه والأسعار والشغل.
بن البار محمد، سنوسي علي	الإنفاق العام	التضخم	التكامل المشترك جوهانسون	1986 - 2016	وجود تأثير سلبي لنفقات الإدارة وتأثير إيجابي لمصاريف المعالجة على التوالي على معدلات التضخم في الجزائر.
بن الرحمان فارس ،طيب فيصل	الإنفاق العام	النمو الاقتصادي	Ardl Regessive	1970-2020 Algérie	وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات وهذه العلاقة تسير في اتجاه الإنفاق العام نحو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الدراسة الحالية	الإنفاق العام	حجم التشغيل	Ardl Regessive	1970_ 2020 الجزائر	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل والتأثير المعنوي للإنفاق العام على سياسة التشغيل.

المصدر:من إعداد الطالبة

مناقشة النتائج:

سيتم التركيز في مناقشة الدراسات السابقة والدراسة الحالية من خلال المتغيرات والأداة وفترة الدراسة والنتائج المحصل عليها في كل دراسة .

- من حيث المتغيرات تناولت الدراسة الحالية و أغلب الدراسات نفس المتغير (الإنفاق العام\الحكومي) كمتغير مستقل ماعدا دراسة (بن السعدي عبد الرحمان،بوطبيبة بلال .بومدين محمد أمين) فكانت بثلاثة متغيرات ، واختلفت في المتغير التابع.
- أما من حيث الأداة تنوعت الدراسات في استخدام برنامج Eviews، Panel ،ماعدا دراسة (سراج وهيبة) فكانت وصفية إحصائية ببرنامج excel،و توافقت دراستنا مع دراسة كل من (زكريا جرفي وآخرون،عبد الرحمان فارس& طيب فيصل) بتطبيق نفس منهجية ARDL في برنامج Eviews،واختلفت مع باقي الدراسات.
- أما بالنسبة لفترة فقد توافقت دراستنا مع دراسة(عبد الرحمان فارس& طيب فيصل) واختلفت مع باقي الدراسات.
- أما في ما يخص نتائج الدراسة فقد توصلت كل الدراسات إلى تحقيق علاقة إيجابية بين الإنفاق والمتغير التابع.

خلاصة الفصل الاول

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل والذي تناولنا فيه بعض من الجوانب النظرية للإنفاق العام وسياسة التشغيل استخلصنا مايلي:

- ✓ النفقة العامة هي مبلغ من المال ينفق من خزينة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها و مؤسساتها المختلفة لإشباع حاجات العامة، وتتكون من ثلاثة أركان هي:مبلغ نقدي، تصدر عن شخص، تحقق منفعة عامة.
- ✓ زيادة الإنفاق العام مع تطور الدولة من حارسة إلى متدخلة إلى منتجة.
- ✓ أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بضوابط من بينها: تحديد الحجم المثل للنفقات العامة، إعداد دراسات الجدوى للمشروعات، التركيز على نظم الرقابة على النفقات العامة...
- ✓ تعرف سياسة التشغيل على أنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف الأطراف(أصحاب الأعمال،العمال، الحكومة)، بهدف الرفع من معدل التشغيل من السكان في سن العمل،للحد من ظاهرة البطالة.
- ✓ تنقسم سياسة التشغيل إلى قسمين هما :سياسة حسب تدخل الدولة وسياسة حسب الاقتصاد السائد.
- ✓ ومن أبرز الأهداف المسطرة لسياسة التشغيل: ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها، ضمان استقرار العمل من خلال دوام استخدام العامل في عمله، وتقليص التغيرات على الحد الأدنى بحماية العامل من التعسف بكل أنواعه، تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل؛
- ✓ ركزت سياسة التشغيل على العديد من الجوانب تم حصرها في:البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد الهيكلي.
- ✓ كما تم عرض دراسات سابقة مختلفة تمس جوانب موضوع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية وتحليلية لأثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل

تمهيد

تعتبر الأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1986، والتي مست كل الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر، منعرجا هام في الاقتصاد الجزائري بسبب الآثار الوخيمة التي خلفها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والأمني مما دفع بالسلطات إلى إجراء إصلاحات عميقة للاقتصاد الوطني والتوجه من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، وكانت هذه الإصلاحات وخاصة المتعلق بجانب الإنفاق العام، كونه المتحكم الرئيسي في القطاعات الاقتصادية، تنفذ وفق توجيهات المؤسسات المالية الدولية، و يعد التشغيل أحد هذه القطاعات حيث شهد تذبذب في مستويات التشغيل في البداية، لكن في الألفية الثانية عرف تحسن نتيجة الإصلاحات والسياسات المطبقة في تلك الفترة.

سنحاول في هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، ومقارنة الفرضيات المطروحة بالنتائج المحصل عليها بعد تحليلها ومناقشتها، وذلك من خلال دراسة قياسية ، حيث تعبر هذه الدراسة أحد أهم فروع علم الاقتصاد الحديثة التي يرجع إليها الباحث لشرح وتفسير مختلف الظواهر و العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، مستعينا في ذلك بالرياضيات والأساليب الإحصائية لتحليل الظاهرة المدروسة ضمن سياق النظريات الاقتصادية، أين يتم القيام بعملية التقدير الكمي واختبار الفرضيات من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة وبلورتها في شكل نتائج.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنتناول في هذا مبحث الأول **واقع الإنفاق العام وسياسة التشغيل في الجزائر**، بالتطرق إلى سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل البرامج التنموية في المطلب الأول، وسياسة التشغيل في الجزائر في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فهو **الدراسة القياسية** ، فقد تقديم متغيرات الدراسة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تم **عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية**.

المبحث الأول: واقع الإنفاق العام وسياسة التشغيل في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات هيكلية عديدة كانت نتيجة للسياسات الاقتصادية المطبقة ابتداء من السياسة الموروثة عن الاستعمار مرورا بمرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية نهاية التسعينيات، وقد كان لهذه التحولات الهيكلية والسياسات التنموية الأثر المباشر على مستوى الإنفاق العام وكذا سياسة التشغيل، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية الجزائرية

سنستعرض من خلال هذا المطلب تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2020، ولكن قبل ذلك سنستعرض أهم البرامج التنموية في هذه الفترة

الفرع الأول:الإنفاق العام في الجزائر في ظل البرامج التنموية

كما هو معروف فمستوى الإنفاق العام في أي دولة يتحدد انطلاقا من السياسيات الحكومية ومن البرامج التنموية المنتهجة من طرف الحكومة وعليه سنستعرض فيما يلي أهم المخططات والبرامج التنموية في الجزائر

أولا:المخططات التنموية (1967–1989)[1]:

ضمت هذه المرحلة جملة من المخططات وهي:

- ✓ **المخطط الثلاثي الأول (1967–1969)** : وخصص له غلاف مالي قدر بمبلغ 11081 مليون دينار جزائري، وكان يهدف أساسا إلى خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى خلق انطلاقة سريعة لباقي القطاعات، حيث خصص ما نسبته 49% لقطاع الصناعة؛
- ✓ **المخطط الرباعي الأول(1970_1973)** :استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري؛
- ✓ **المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)**: تزامن هذا المخطط مع ارتفاع مداخيل البلاد نتيجة ارتفاع أسعار البترول وقد واصل هذا المخطط الاهتمام بالصناعات الأساسية القاعدية وخاصة المحروقات.
- ✓ **المخطط الخماسي الأول(1980_1984)**: تم في هذه المرحلة اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل تحسين الوضع بالنسبة للضرائب والأجور والأسعار وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام وبخلق 720ألف منصب شغل جديد
- ✓ **المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)**: استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج وقد سجلت فترة هذا المخطط تراجع نتائج التشغيل حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط.السابق.

[1] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، العدد(4)

ثانيا: برامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)

أو ما يعرف بالمخطط الثلاثي، وهو عبارة عن مشروع حكومي ذي طبيعة اقتصاديه يعمل على دعم نشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ودعم التوازن الجهوري وإعداد بعض النشاط في الفضاءات الريفية[1].

وجاء عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنه، جراء الأزمة التي أصابت الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينيات، حيث خصت له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار سبعه مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المال النهائي بمقدار 1,216 مليار دينار جزائري ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له جراء تقييمات لمعظم المشاريع السابقة. وقد تم توزيع مخصصات برنامج الإنعاش على النحو الموضح في الجدول الموالي

الجدول(2-1): مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

البرامج	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22,5	12	65.4	12.4
إصلاحات أخرى	30	15			45	8.6

1. **المصدر**: بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001–2009،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة دالي إبراهيم الجزائر،2009–2010، ص194.

ثانيا: برنامج دعم النمو التكميلي(2005–2009)

[1] **مقراني حميد،** مقراني حميد، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988 –2012**،مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير،تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة _بومرداس،2015/2014، ص96.

آو ما يعرف بالمخطط الخماسي 2005 -2009، الذي جاء في إطار السعي نحو مواصله سياسة التوسع في الإنفاق، التي شرع في تطبيقها من خلال البرنامج السابق برنامج الإنعاش الاقتصادي، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة مع بداية الألفية الثالثة وقد جاء هذا البرنامج بهدف رفع معدلات النمو إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان بالتركيز على الجانب الصحي، الأمني، والتعليم

ويعد برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت بشكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقرار برنامجين خاصين، المناطق الجنوب 432 جزائري، وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمه 668 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 دينار جزائري، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار جزائري.

الجدول رقم (2-2): مضمون برنامج دعم النمو

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.0	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	23.09	4.8
برنامج تكوين التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر : محمد عرابي،مرجع سبق ذكره، ص124.

ثالثا:برنامج توطيد النمو

ويُعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010- 2014 بمقدار مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار جزائري ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق(9,680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار 155 مليار دولار[1]، و يندرج هذا البرنامج في إطار حركة إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات بدء في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي 2001 وفق للموارد التي كانت متوفرة آنذاك، وبعدها مباشرة برنامج دعم النمو 2004 2009 الذي عزز بدوره البرنامج خاص لفائدة ولايات الجنوب والولايات الهضاب العليا، لقد بلغت كلفة

[1] رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثه**، كليه العلوم الاقتصاديه والتسيير العلوم التجاريه، جامعه تلمسان، العدد رقم 16 ديسمبر 2016،ص 199.

كافة العمليات التنموية المسجلة خلال خمس سنوات الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي لا تزال قيد الانجاز[1].

أما عن المخصصات المالية لهذا البرنامج وكيفية توزيعها فكانت بالنحو الموضح في الجدول:

الجدول (2-3): مضمون برنامج توطيد النمو

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دينار)	النسبة المئوية
تحسين ظروف معيشة السكن	9903	45.49
تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,52
التنمية الاقتصادية	3500	16,05
المجموع	**21803**	**100**

المصدر : محمد عرابي،مرجع سبق ذكره، ص128.

أما أهداف البرنامج[2].

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- في تحسين الخدمات العامة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة .
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعه قويه للقطاع الصحي.
- تثمين الموارد الطاقية والمنجمية.
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- النهوض بالتكنولوجيا الجديدة ودعم وتطوير البحث العلمي

الفرع الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)

بعد عرضنا للبرامج التنموية التي تعتبر كمحدد أساسي لسياسة الإنفاق العام سنتناول من خلال هذا الفرع تحليل تطور الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2020.

[1] محمد عربي، **مرجع سبق ذكره**،ص 127.

[2] بكري أحلام، أحمد سلمى،**أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائرخلال الفترة (2000-2016)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية،جامعة محمد بوضياف_المسيلة،2019/2018، ص50

الجدول رقم(2–4):تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الإنفاق العام	السنوات	الإنفاق العام
1970	2,5712E+10	1996	2,4205E+12
1971	2,7242E+10	1997	2,5142E+12
1972	3,1918E+10	1998	2,8287E+12
1973	3,6605E+10	1999	3,0643E+12
1974	5,3427E+10	2000	3,246E+12
1975	6,7145E+10	2001	3,6069E+12
1976	7,6817E+10	2002	4,0762E+12
1977	9,6666E+10	2003	4,4974E+12
1978	1,1986E+11	2004	5,2633E+12
1979	1,303E+11	2005	5,8128E+12
1980	1,56E+11	2006	6,2154E+12
1981	1,843E+11	2007	7,2767E+12
1982	2,036E+11	2008	8,9164E+12
1983	2,287E+11	2009	1,0026E+13
1984	2,723E+11	2010	1,1149E+13
1985	3,005E+11	2011	1,3115E+13
1986	3,304E+11	2012	1,4851E+13
1987	3,371E+11	2013	1,6183E+13
1988	3,743E+11	2014	1,749E+13
1989	4,651E+11	2015	1,8944E+13
1990	5,641E+11	2016	1,9998E+13
1991	7,979E+11	2017	2,0775E+13
1992	1,033E+12	2018	2,1746E+13
1993	1,1818E+12	2019	2,1743E+13
1994	1,544E+12	2020	2,0532E+13
1995	2,0464E+12		

المصدر: البنك الدولي

يتضح من الجدول التطور المستمر للإنفاق العام في الجزائر، وللتتبع هذا التطور نستعرض المنحنى التالي

الشكل (2-1): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

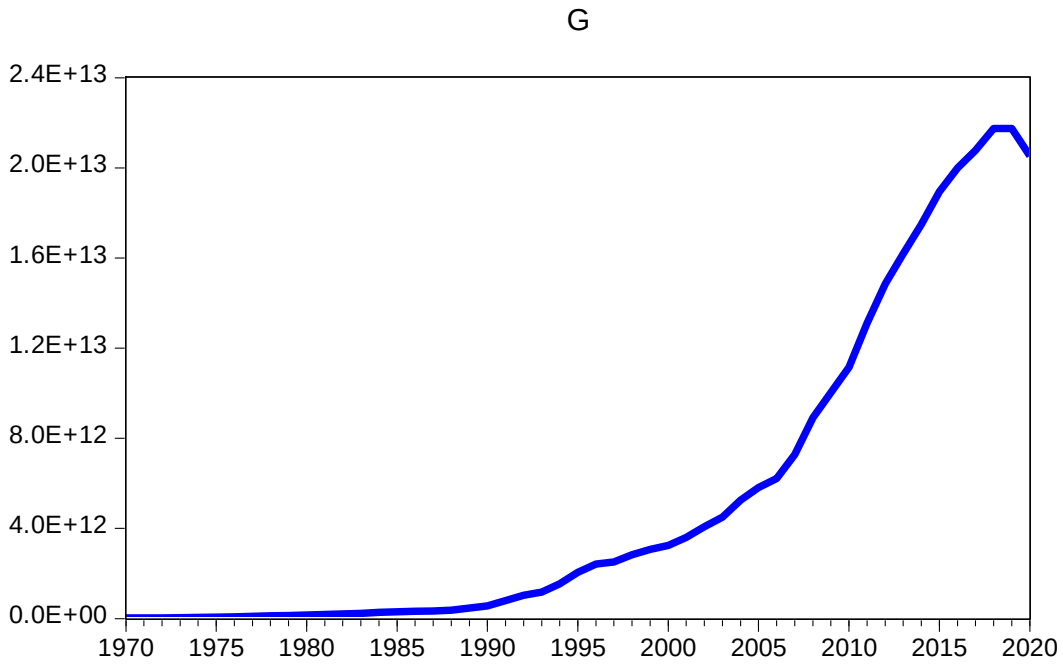

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

نلاحظ من الشكل:

- أن حجم الإنفاق العام في الجزائر شهد تطور وتزايد مستمر حيث ارتفع من 2.571 مليار دينار جزائري سنه 1970 إلى 2053,24 مليار دينار جزائري سنة 2020؛ ويرجع لأسباب أسباب وعوامل عديدة تتمثل بصوره رئيسيه في انخفاض قيمه السيولة، وتغيير أساليب وكيفيه وضع الميزانيات، وزيادة عدد السكان أما الأسباب الحقيقية تتمثل في أسباب سياسيه أمنيه واقتصاديه؛
- أنه بالرغم من أن الزيادة في الإنفاق مستمرة إلا أن نسبة الزيادة مختلفة من سنة إلى أخرى فأحيانا مرتفعة وأحيانا منخفضة وذلك بحسب الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية؛
- يمكن تقسم هذا المنحنى إلى مرحلتين، تبدأ الأولى من 1970 إلى 1999 والتي كان فيها الإنفاق العام يتطور بسرعة بطيئة نوعا ما، أما الثانية وهي فتره الألفية الجديدة تبدأ من سنه 2000 إلى غاية 2020، وقد شهد حجم الإنفاق العام فيها تطور بوتيرة متسارعة؛ ويمكن تفسير ذلك بالإصلاحات العديدة التي اعتمدتها الجزائر لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني والمتمثلة في سياستين مختلفتين اللتين كان لهما الأثر المباشر على الإنفاق العام؛

- أن المرحلة أولى (1970-1999) عرفت تطبيق ساسة إنفاقية انكماشية (تقشفية) حيث كان نمو الإنفاق العام بطيء حيث ارتفع من 2.571 مليار دينار جزائري سنه 1970 إلى 306.43 مليار دينار جزائري سنة 1999أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها 17.85%؛

وعرفت هذه الفترة كما تم الإشارة إليه سابقا تطبيق برامج المخططات (المخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول والثاني، المخطط الخماسي الأول والثاني) وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994- 1998 الذي من بين إصلاحاته لجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي و تبني تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي(استعداد الائتمان)، ثلاث مرات متتالية لمده سنه الأول من(31 /5 / 1989) إلى (30/ 5/ 1990) والثاني من (6/30 /1991) إلى (30 /3 /1992) والثالث ابريل 1994 إلى مارس 1995 قصد التخلص من عجز الموازنة العامة التي نتج عن انخفاض الإيرادات، نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة النفطية سنه 1986 و ترشيد نفقات العامة وزيادة إنتاجياتها.

- أما الفترة الثانية من 2000 إلى 2020 فعرفت تطور سريع من 324.59 مليار دينار جزائري سنه 2000 إلى 2053.2 مليار دينار جزائري سنه 2020، نتيجة ارتفاع أسعار، مما سمح بالتحول وإتباع سياسة اتفاقيه توسعيه، من خلال تطبيق برامج تنموية عن طريق زيادة الإنفاق العام الفترة السابقة ما أثر ايجابي على معدلات النمو ومستوى التشغيل، وخاصة بعد إقرار برامج خماسيه ضخمه جاء الأول باسم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004، والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري، ثم الثاني ويعرف بالبرنامج تكميلي لدعم النمو امتد من 2005 إلى 2009 و والذي خصص له غلاف مالي بمقدار 4203 مليار دينار جزائري، ثم يأتي برنامج دعم النمو 2010 2014 بحجم 21214 دينار جزائري، مع العلم أن حجم الإنفاق الحكومي شهد انخفاض نوعا ما سنه 2020 وذلك نتيجة لانتشار وباء كورونا كوفيد 19.

المطلب الثاني: عرض وتحليل لواقع سياسة التشغيل في الجزائر

تواجه سياسة التشغيل في الجزائر تحديات ومعوقات كبيره لاسيما ما في ما يخص تشغيل الشباب، ذلك باعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجه هذه القضية، خاصة تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وانجاز المشاريع المولدة لمناصب الشغل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى قطاع خاص، التقليل من عدد العمال إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهه الأزمات الاقتصادية والمالية، عموما يمكن حصر أهم تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر النقاط التالية:

- ✓ استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي رفضته المدرسة مبكرا، حيث تنمو وتيرة السكان الناشطين بنسبه مرتفعه 3.2% سنويا، أين يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنويا مقارنه بضعف النمو الاقتصادي.

- ✓ ارتفاع ظاهره الآفات الخطيرة في أوساط الشباب الجزائري غير العامل أي الارتفاع المستمر لظاهره الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، تعاطي المخدرات، العنف ضد المجتمع، الهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية[1].
- ✓ عدم تكيف انظمه برامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب مع الاحتياجات التي يتطلبه سوق العمل.
- ✓ عدم التحكم في الآليات القانونية، والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجه البطالة[2].
- ✓ عدم توفر شبكه وطنيه لجمع المعلومات حول التشغيل.
- ✓ ترجيع النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة(على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل)[3].
- ✓ الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر أساسي للتشغيل.
- ✓ صعوبة الحصول على القروض بالنسبة لأصحاب المشاريع.
- ✓ عجز اليد العامل المؤهلة وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- ✓ انعدام المرونة في المحيط الإداري[4].

الفرع الأول: آليات سياسة التشغيل في الجزائر

ارتكزت سياسة التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية المختلفة على جملة من البرامج والأجهزة والآليات التي تسعى إلى استحداث مناصب عمل جديدة، وسوف نستعرض من خلال ما يلي أهم هذه الأجهزة والبرامج المختلفة لسياسة التشغيل في الجزائر

أولا– الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق الشغل في الجزائر: وتضم كل من

- ✓ **الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)**: مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259, 90 المؤرخ في 1990/09/08 المعدل والمكمل الأمر 71/42 المؤرخ في 1971/6/17 وبذلك فان الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر وتتكون من المديرية العامة 11مديرية جهوية وحوالي 165 وكاله محليه تمكن مهامها الأساسية في تنظيم سوق العرض والطلب.
- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)**: لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 2 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب تحديد هل هذا الدعم وتكلفت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويهتم هذا الجهاز ثلاث نقاط أساسية:
  - إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.

[1] كوثر زياده، **واقع سياسة التشغيل في معالجه البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010 –2014**، مرجع سبق ذكره ، ص59، 60.

[2] كوثر زياده، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 2010– 2014،مرجع سبق ذكره**، ص 329.

[3] زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[4] سعديه زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

✓ **وكاله التنمية الاجتماعية(DAS)**: أنشئت هذه الوكالة سنه 1996 بمرسوم رقم 96/ 223 الصادر بتاريخ 26جوان 1996، مهمتهما محاربه الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير العقود ما قبل التشغيل(CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل وحسب وزاره العمل[1].

✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)**:أنشأت موجب مرسوم التنفيذي رقم 04 14 ,المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل كهيئة الطابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني[2]., حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكله البطالة، فهو بذلك موجه لفئة البطالة الذين يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث نشاط منتج للسلع والخدمات، وانطلقت رسميا في شهر جويلية 1999، ويتراوح القرض المصغر بين 50000 دج 350000 دج وهو قابل للتسديد على مرحله تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا[3].

✓ **الصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC)** :تم اعتماده بموجب المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994، والمتعلق بالتامين على البطالة لفائدة الإجراء الذين يفقدون عملهم لا إراديا[4]، وتتمثل أهم نشطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة للعودة إلى العمل، وتتمحور هذه النشاطات حول إجراءات دعم تأمين من البطالة ومراقبة المنظمين إلى السوق لمدة قدرها 23 شهرا، وحول إجراءات المساهمة في إنشاء مؤسسة خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين لا يملكون خبره في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000 دج 1.000.000 دج بمساهمه شخصيه 1% آو 2% من كلفه استثمار تصل إلى 10 ملايين دج.

✓ **مشاريع صندوق الزكاة:** وهو هيئه تعمل تحت إشراف وزاره الشؤون الدينية والأوقاف، بدا نشاطه منذ سنه 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وهو مشروع ذو بعد إسلامي[5]، ومن أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق انه يتكفل بتقديم قرض مصغر على العمل من الجنسين، ويسدد في اجل لا يتعدى أربعة سنوات[6].

✓ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**:تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة ومتابعة الاستثمار(APSI)، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشئت لأجلها، تتكون من مجموعه الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعده

---

[1]زيادة كوثر، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 2010- 2014، مرجع سبق ذكره**، ص 327، 328.

[2]سعديه زايدي, **مرجع سبق ذكره**, ص 198.

[3]زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[4]سعديه زايدي، **مرجع سبق ذكره**, ص199.

[5]زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهيرعبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص،51 ،53.

[6]كوثر زياده، **مرجع سبق ذكره**، صفحه 328.

المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز دراستها ومن ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار في إحداث مناصب العمل[1].

- ✓ **جهاز الإدماج المهني**: تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف تشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب ، التكوينرة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في تعاونيات فرديه آو جماعية، وكان هدف الجهاز أزاله تصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، وجعل الشباب يكتسبون خبره مهنيه داخل وحده إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين 3 أشهر و97 شهرا[2].وهذا وفقا لثلاث أجهزة: التشغيل المأجور الناتج عن المبادرة المحلية(ESIL)، التعاونيا، التكوينن[3].
- ✓ **جهاز المساعد على الإدماج المهني** :(**DAIP**) من احدث برامج تسيير الحكومة الجزائرية على تطبيقه وتنفيذه، حيث خرج إلى حيز التنفيذ الموجب المرسوم التنفيذي رقم 08/ 126 المؤرخ في19 أفريل 2008 ويهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل المبتدئين، وإلى تشجيع كافه أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين- تشغيل وتوظيف. وما يميز هذا الجهاز عن الأجهزة السابقة هو أنهم موجة لعدة فئات من طالبي الشغل المبتدئين حسب مستوياتهم التعليمية والتكوينية وهي تشكل في مجموعها تقريبا كل فئات الشباب[4].
- ✓ **الشبكة الاجتماعية(IAIG)**: وهي عبارة عن آلية استحدثها الحكومة الجزائرية سنه 2011 في إطار التقليل من البطالة وتوفير الشغل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى تشغيل[5].

ثانيا: برامج التشغيل في الجزائر

- ✓ **برنامج تشغيل الشباب**: يعتبر هذا البرنامج وذا أهميه كبيره بالنسبة لمحور الشغل، انطلق عام 1988، وأولت الحكومة المعنية اهتماما بالغا به، وضعت له إستراتيجية من اجل الوصول إلى السبل الكفيلة بالاستثمار في الطاقات الحية العاطلة عن العمل. ولقد وضع هذا البرنامج لتجاوز العقبات التي تصادف الشباب يوميا حيثما ذهب في ، سواء المؤسسات الخاصة بالتشغيل، أو مكاتب اليد العاملة التي لا نجد حلا للطلبات الكثيرة والقادمة باستمرار، ويشتمل هذا على محورين حيث يتعلق أولهما بتوفير مناصب عمل لصالح الشباب بمختلف النشاطات الزراعية، الرأي والهياكل القاعدية والاقتصادية والاجتماعية[6].

[1] زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.
[2] زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهير عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص51.
[3] للإطلاع أكثر أنظر سعديه زايدي، **مرجع سبق ذكره**،ص200
[4] سعديه زايدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.
[5] زواويد لزهاري،**مرجع سبق ذكره**، ص 53.
[6] سعديه زايدي، مرجع سبق ذكره،ص 199.

- ✓ **برنامج عقود ما قبل الإدماج** (CPE): أنشئ سنه 1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم402-98 المؤرخ في02 ديسمبر 1998، والمتضمن إدماج المهنيين الشباب ذوي شهادات التعليم العالي وكذا الحاصلين على شهادة تقني أو تقني سامي من المعاهد الوطنية للتكوين[1]،ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، حيث يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحوصلين على شهادة علمية في سوق الشغل، من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج المهني لدى أصحاب العمل وخاصة الذين يدخلون سوق الشغل أول مرة[2].
- ✓ **برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)**: وهو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنه 1997، بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية، وذلك لتحقيق فرص التشغيل والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي.
- ✓ **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية** (P.N.D.A):هو برنامج فلاحي الاكتفاء الذاتي الغذائي بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل[3].

الفرع الثاني: واقع التشغيل في الجزائر

أولا: تطور التشغيل حسب طبيعة القطاع الاقتصادي من الفترة (1991-2019)

سيتم دراسة التشغيل حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، من خلال تحليل وتوزيع العاملين حسب مختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الجزائري، قطاع الصناعة، والتجارة، الزراعة، وهو من أهم التصنيفات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية، لمعرفة مدى أهمية كل قطاع في تسيير عجلة التنمية وزيادة الاستثمارات من خلال نسبة توفيره لمناصب الشغل للاهتمام به .

جدول(2-5):تطور التشغيل حسب طبيعة القطاع الاقتصادي من الفترة (1991-2019)

السنوات	صناعة	زراعة	خدمات
1991	25,4	24,88	49,73
1992	25,26	24,73	50,01
1993	25,03	24,56	50,42
1994	24,82	24,36	50,81
1995	24,82	24,13	51,05
1996	24,78	23,87	51,35
1997	24,7	23,54	51,76
1998	24,77	23,18	52,05
1999	24,67	22,85	52,47
2000	24,9	22,34	52,76
2001	25,01	21,71	53,28

[1] سعديه زايدي، **مرجع سبق ذكره**،ص200،201,
[2] كزثر زيادة، **مرجع سبق ذكره**،ص 327,
[3] زواويد لزهاري،مرجع سبق ذكره، ص53.

53,48	21,72	24,8	2002
53,59	21,72	24,69	2003
54,26	20,1	25,64	2004
54,7	18,54	26,76	2005
55,42	17,06	27,52	2006
55,99	15,63	28,38	2007
56,79	14,33	28,89	2008
57,4	13,03	29,57	2009
57,93	11,87	30,2	2010
58,37	10,77	30,86	2011
58,49	10,69	30,81	2012
58,45	10,59	30,96	2013
58,56	10,49	30,96	2014
58,7	10,38	30,92	2015
58,78	10,28	30,95	2016
58,85	10,16	30,99	2017
59,22	9,88	30,91	2018
59,99	9,6	30,42	2019

المصدر: من إعداد الطالبة البنك الدولي

الشكل رقم(2-2):تطور التشغيل حسب طبيعة القطاع الاقتصادي من الفترة (1991-2019)

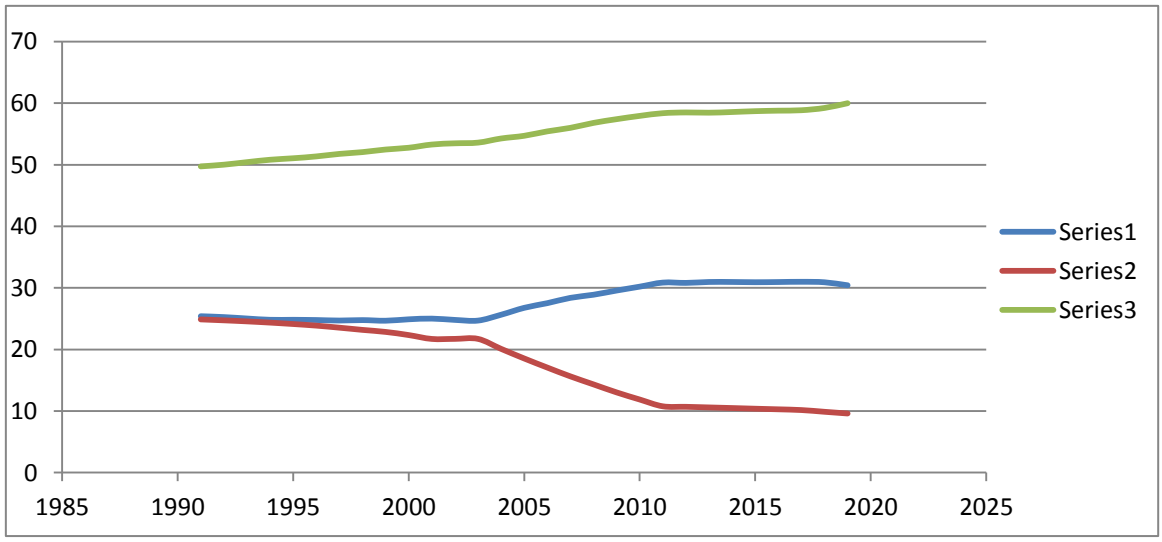

المصدر: مخرجات Excel من إعداد الطالبة وبالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول (2-5) والشكل (2-2) نلاحظ أن نسبة التشغيل في تزايد على مستوى القطاعين الصناعة والخدمات وبنسب متفاوتة، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 49,73سنة 1991 إلى 59,99 % سنة 2019

نتيجة تطبيق البرامج التنموية، يقابله انخفاض كبير في نسبة التشغيل بالقطاع الزراعي من 20,1% سنة 2004 إلى 9,6 سنة 2019 وهذا بسبب قلة الدعم المقدم للقطاع له ضمن البرامج التنموية مقارنة بالقطاعات، بالإضافة إلى الظروف المناخية ومنسوب تساقط الأمطار.

ثانيا:تطور التشغيل حسب القطاع القانوني

جدول رقم(2–6):تطور التشغيل حسب القطاع القانوني2000–2019

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2000	3390	59.20	2336	40.80
2001	3641	58.45	2588	41.55
2003	3886	58.14	2798	41.86
2004	4548	58.32	3250	41.68
2005	2964	36.85	5080	63.15
2006	2746	30.96	6123	69.04
2007	2987	34.76	5607	65.24
2008	3149	34.43	5997	65.57
2009	3234	34.14	6238	65.86
2010	3346	34.37	6389	65.63
2011	3843	40.04	5756	59.96
2012	4354	42.81	5816	57.19
2013	4440	41.16	6348	58.84
2014	4100	40.04	6139	59.69
2015	4455	42.05	6139	57.95
2016	4355	40.16	6490	59.84
2017	4001	40.16	6857	63.15
2018	4088	36.85	6961	62.44
2019	4267	37.38	7014	62.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(2–3):تطور التشغيل حسب القطاع القانوني2000–2019

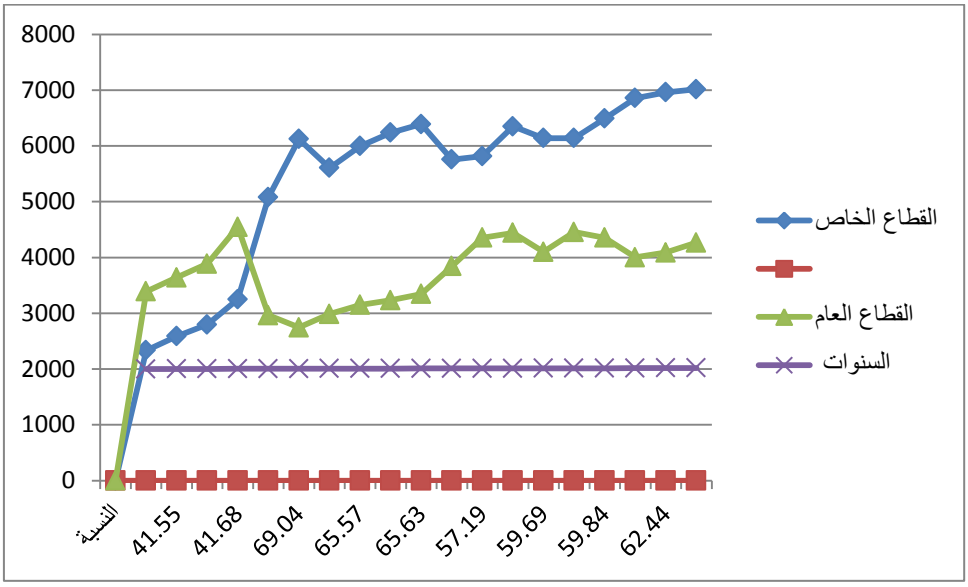

المصدر: مخرجات Excel 2007من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الجدول أعلاه

يوضح الجدول(2-6) والشكل(2-3) مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في عملية التشغيل، حيث نلاحظ أن القطاع العام من سنة 2000 إلى سنة تصدر الترتيب بنسبة تشغيل58.32%من إجمالي العمالة المشتغلة بقيمة قدرها4548 مليون عامل، واحتل القطاع الخاص المرتبة الثانية بنسبة 41.68 من إجمالي العمالة بقيمة قدرها3250 مليون عامل، من 2005 إلى 2019 نلاحظ تذبذب في نسبة التشغيل في كلا القطاعين مع سيطرت القطاع الخاص على التشغيل بنسبة 62.18% من إجمالي العمالة الكلية7014 مليون عامل، وهذا نتيجة السياسات الإصلاحية التي اتبعتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما القطاع العام سجل نسبة تشغيل 37.38 %من إجمالي العمالة الكلية 4267، حيث جزء كبير منها يمثل مناصب شغل مؤقتة.

ثالثا: تحليل تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)

الجدول(2–7):تحليل تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)

الوحدة: بالألف

السنوات	عدد المشغلين	(%)معدل التشغيل	السنوات	عدد المشغلين	(%)معدل التشغيل
1970	1,983	77.62	1996	4,641	59.42
1971	2,008	75.54	1997	4,719	58.46
1972	2,053	76.13	1998	4,858	58.35
1973	2,118	80.66	1999	4,898	57.07
1974	2,292	74.78	2000	6,179	71.11
1975	2,438	79.27	2001	6,228	72.70
1976	2,513	74.34	2002	6,462	75.19
1977	2,649	74.62	2003	6,684	76.28
1978	2,859	77.82	2004	7,798	82.35
1979	3,018	81.37	2005	8,044	84.74
1980	3,144	84.18	2006	8,869	87.73
1981	3,284	87.28	2007	8,594	86.21
1982	3,422	83.63	2008	9,145	88.66
1983	3,589	87.19	2009	9,472	89.83
1984	3,756	92.31	2010	9,736	90.05
1985	3,84	90.96	2011	9,599	90.04
1986	3,914	83.55	2012	10,17	89.03
1987	3,978	77.03	2013	10,788	90.17
1988	4,093	75.96	2014	10,566	90.18
1989	4,095	73.28	2015	10,594	88.79
1990	4,144	70.83	2016	10,845	89.50
1991	4,236	69.61	2017	10,858	88.29
1992	4,286	67.84	2018	11,001	88.27
1993	4,273	65.13	2019	11,281	88.79
1994	4,325	63.47	2020	10,538	87,45
1995	4,505	59.58			

المصدر: البنك الدولي

يتضح من الجدول التطور المستمر لتشغيل ونسبته في الجزائر، وللتتبع هذا التطور بشكل أوضح نستعرض المنحنى التالي

الشكل (2-4):تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

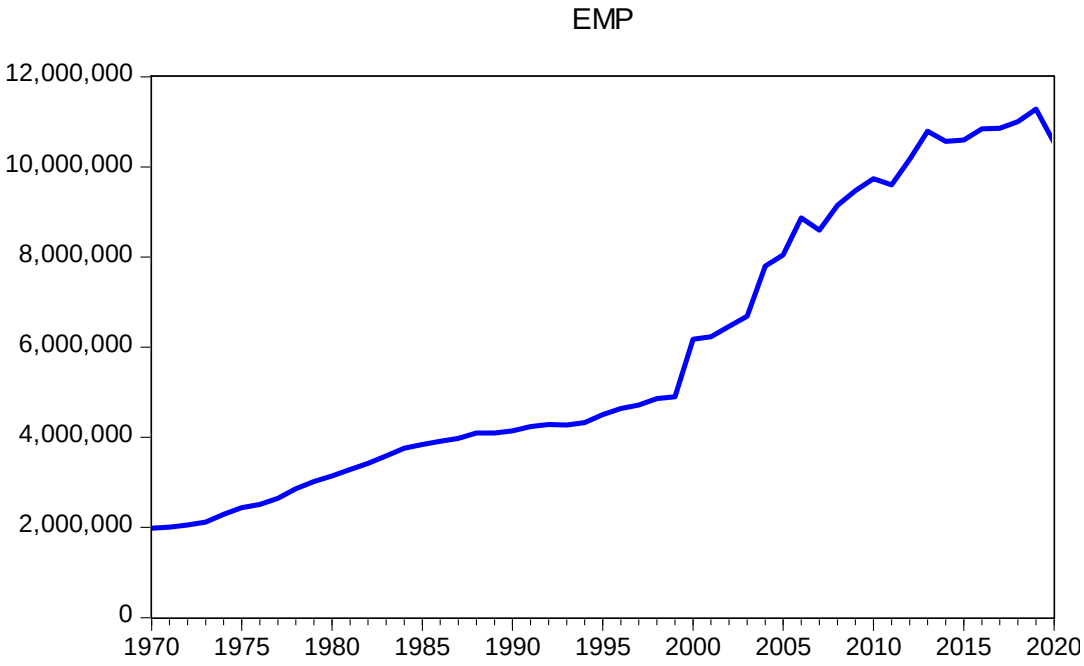

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق

من خلال المنحنى نلاحظ ارتفاع في حجم العمالة المشتغلة الكلية، حيث كان عدد السكان المشتغلين 1.98 ألف عامل سنه 1970، ليبلغ عددهم سنه 1980 حوالي 3.1 مليون عامل، ثم يرتفع عدد العمال إلى 4.1 مليون عامل سنه 1990 بنسبة زيادة مقدروها 30.24%، يستمر عدد المشتغلين بالارتفاع وصولا إلى ما يفوق 11 مليون عامل سنه 2018 لينخفض بعد ذلك إلى 10.53 مليون عامل سنة 2020.

يمكن تقسيم تطور حجم ألعماله المشتغلة في الجزائر الفترة 1970-2020 إلى ثلاث مراحل كالتالي:

- ✓ **المرحلة الأولى من 1970-** 1985:عرف حجم تشغيل تطور نحو التزايد فقد انتقل من 1.98 مليون عامل بنسبة77.62% سنه 1970 ليصل 3.84 مليون عامل بنسبة 90.96% سنة 1985، مما يدل على تطور مناصب شغل وتوفرها في هذه المرحلة. حيث تم العمل بمخطط اقتصاديات الرباعي الأول 1970- 1973 والثاني 1974- 1977، حيث تم إنشاء ما يقارب 1112000 منصب شغل جديد. أما بالنسبة للفترة 1978-1979 لقد حققت 99000 منصب شغل سنويا، وهذا ما يؤكده تزايد معدل التشغيل السنوي في هذه الفترة ب6.65%، مرحله تطبيق مخطط الخماسي الأول من 1980- 1984 تزايد معدل تشغيل السنوي بنسبه8.13%، وذلك لنتيجة تحسن مدا خيل الدولة لتحسن ، أهم القطاعات المستحوذة على مناصب الشغل في هذه الفترة قطاع الإدارة، قطاع خدمات، قطاع الإشغال العمومية، في حين كان القطاع الصناعة يعاني من ضعف المشاركة بالرغم من الاستثمارات الكبيرة الموجهة نحو تطويره، بين ما عرف القطاع الفلاحي استقرار في عمليه التشغيل.

- ✓ **مرحله الثانية (1986– 1999)**: في هذه المرحلة عرف معدل التشغيل تناقص واضح من النسبة 83,55% سنة 1986 إلى النسبة 57,07 % سنه 1999، وقد تزامنت هذه الفترة مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني 1985 1989، ومع الأزمة البترولية العالمية وما صاحبها من نتائج على الاقتصاد الوطني والاستثمار مما انعكس سلبا على مستوى التشغيل

وتميزت فتره التسعينيات بانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إداريا إلى اقتصاد السوق تدريجيا. وشهدت هذه الفترة تسريح العمال من المؤسسات العمومية بسبب تداعيات الأزمة النفطية سنه 1986، الذين نتج عنه انخفاض في معادلات التشغيل من النسبة 70.83% الى57.07%، بسبب تأثر أهم القطاعات المنتجة بالانكماش الاقتصادي. ومن أهمها مؤسسات البناء والأشغال العمومية ، القطاع الخدماتي ، المؤسسات الصناعية ، ما سبب ارتفاع في حجم البطالة خلال هذه العشرية 3.68 سنه 1999، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني المبرمجة مع الهيئات المالية الدولية التي لها آثار سلبية جدا على مستوى التشغيل خصوصا على المديين القصير والمتوسط.

- ✓ **المرحلة الثالثة من 2000 إلى 2020** عرفت هذه الفترة كما يتضح من الشكل ارتفاع عدد العمال من 6.179 ألف إلى عامل10.538 ألف عامل أي بنسبه زيادة 87,45%، ويرجع ذلك إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية 2001، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 –2004)، برنامج دعم النمو التكميلي (2005 –2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014، حيث كانت هذه المناصب مؤقتة دائما برنامج الإدماج والشبكة الاجتماعية سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527000 منصب إدماج و100 ألف الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) مقابل 4.18 مليون منصب شغل دائم و 3.38 مليون منصب شغل خاص، أما معادلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 72% سنه 2000، تستقر في حدود 90% منذ سنتين 2006 –2007، نتيجة الدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية وخاصة المقدم من وكالات الدعم العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات 2011 – 2014، التي عرفت فتح و التسهيل إجراءات الدعم، بتوظيف أكثر من نصف مليون شخص سنه 2012.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

لمعرفة مدى تأثير الإنفاق العام على سياسة التشغيل سنقوم بدراسة وصفية إحصائية قياسية للمتغيرات، بتطبيق عدة اختبارات ونماذج باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الخطية ARDL.

المطلب الأول: متغيرات وأداة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض متغيرات وأداة الدراسة القياسية

الفرع الأول: متغيرات الدراسة و مصدر البيانات

من أجل اختبار أثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل، تم اختيار الجزائر كمجتمع للدراسة وعينة تتكون من 51 مشاهدة للفترة الممتدة (1970–2020)، كما تم الاعتماد على المتغيرين التاليين:

✓ **المتغير التابع**

عدد المشتغلين(التشغيل): وهي الفئة العاملة والمنتجة التي تعتبر القوة الفعلية للاقتصاد، نرمز لها بالرمز EMP اختصار لـ Employment وحدة القياس عامل.

✓ **المتغير المستقل**

الإنفاق العام: ونرمز بالرمز G اختصار لgovernment spendin ، مقدر بالأسعار الجارية الثابتة المحلية بوحدة مليار دينار الجزائري.

أما فيما يتعلق بمصدر بيانات هذين المتغيرين فقد استخدمت هذه الدراسة البيانات السنوية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2020 , ومصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات، وهذه البيانات موضحة بالملحق رقم (1)

الجدول رقم (2–8):تطور الإنفاق العام وعدد المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر

السنوات	عدد المشغلين	معدل التشغيل	الإنفاق العام
1970	1,983	77.62	2,5712E+10
1971	2,008	75.54	2,7242E+10
1972	2,053	76.13	3,1918E+10
1973	2,118	80.66	3,6605E+10
1974	2,292	74.78	5,3427E+10
1975	2,438	79.27	6,7145E+10
1976	2,513	74.34	7,6817E+10
1977	2,649	74.62	9,6666E+10
1978	2,859	77.82	1,1986E+11
1979	3,018	81.37	1,303E+11
1980	3,144	84.18	1,56E+11
1981	3,284	87.28	1,843E+11
1982	3,422	83.63	2,036E+11
1983	3,589	87.19	2,287E+11
1984	3,756	92.31	2,723E+11
1985	3,84	90.96	3,005E+11
1986	3,914	83.55	3,304E+11

1987	3,978	77.03	3,371E+11
1988	4,093	75.96	3,743E+11
1989	4,095	73.28	4,651E+11
1990	4,144	70.83	5,641E+11
1991	4,236	69.61	7,979E+11
1992	4,286	67.84	1,033E+12
1993	4,273	65.13	1,1818E+12
1994	4,325	63.47	1,544E+12
1995	4,505	59.58	2,0464E+12
1996	4,641	59.42	2,4205E+12
1997	4,719	58.46	2,5142E+12
1998	4,858	58.35	2,8287E+12
1999	4,898	57.07	3,0643E+12
2000	6,179	71.11	3,246E+12
2001	6,228	72.70	3,6069E+12
2002	6,462	75.19	4,0762E+12
2003	6,684	76.28	4,4974E+12
2004	7,798	82.35	5,2633E+12
2005	8,044	84.74	5,8128E+12
2006	8,869	87.73	6,2154E+12
2007	8,594	86.21	7,2767E+12
2008	9,145	88.66	8,9164E+12
2009	9,472	89.83	1,0026E+13
2010	9,736	90.05	1,1149E+13
2011	9,599	90.04	1,3115E+13
2012	10,17	89.03	1,4851E+13
2013	10,788	90.17	1,6183E+13
2014	10,566	90.18	1,749E+13
2015	10,594	88.79	1,8944E+13
2016	10,845	89.50	1,9998E+13
2017	10,858	88.29	2,0775E+13
2018	11,001	88.27	2,1746E+13

2,1743E+13	88.79	11,281	2019
2,0532E+13	87,45	10,538	2020

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

في هذه الدراسة سوف نقوم باستخدام منهجية حديثة تعرف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وسنتعرف فيما يلي على هذه الطريقة وخطوات تطبقها.

أولا–: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

يعد نموذج ARDL أحد أساليب النمذجة الحركية للتكامل المشترك والمستخدمة في نطاق واسع خلال السنوات الأخيرة. وتعود أسباب شيوع استخدامه بسبب مزاياه العديدة ومن أهمها أنه يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجلين القصير والطويل، كما يمكن له فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل إضافة إلى ذلك فإنه يمكن من خلال هذه المنهجية تحديا- العلاقة التكاملية للمتغير التباع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة (معادلة واحدة).

ويمكن صياغة النموذج العام لARDL الذي يبين العلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \mu + \rho y_{t-1} + \theta x_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \alpha_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \pi_j \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث إن: Δ: تشير إلى الفروق الأولى، μ: الحد الثابت، p,θ : معلمات المدى الطويل؛ α_j ,π_j : معلمات المدى القصير؛ p,q : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيراتX_t ،y_t ، ε_t:الخطأ العشوائي؛ t: اتجاه الزمن؛

- شروط ومراحل تطبيق نموذج ARDL

بهدف تطبيق نموذج ARDL يجب أن تتوفر فيه عدة شروط كالتالي:

- إجراء اختبارات السكون والاستقرارية للسلاسل الزمنية حيث يجب أن تكون جميع السلاسل مستقرة عند المستوى I(0)، أو عند الفرق الأول I(1)، أو مزيج بينهما؛
- حجم العينة ينبغي أن يكون محدود وصغير نوعا في حدود 30–80 مشاهدة، بسبب أن نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض في درجة الحرية النموذج؛
- التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود؛
- يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ ECM سالب ومعنوي؛
- استخدام معايير لتحديد فترات الإبطاء المثلي بهدف تحديد رتبة النموذج عن طريق اعتماد القيمة الأقل للمعيار المختار من أجل تحديد النموذج الملائم؛

- إجراء الاختبارات التشخيصية الملائمة والتأكد من جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية؛[1]

وسنحاول من خلال دراستنا تقدير النموذج التالي:

$$LEMP=a_0+a_1*L(G)_t+\varepsilon_t$$

حيث:

a_0: الحد الثابت ،a_1 :معلمة النموذج، ε: الخطأ العشوائي(البواقي).

LEMP: اللوغاريتم النتغير المستقل.

L(G):اللوغاريتم المتغير التابع.

ثانيا–: خطوات تطبيق نموذج ARDL

1- **الاختبارات الأولية:** وتتمثل في

- ✓ **اختبار الإستقرارية (جذر الوحدة)**:تستخدم هذه الاختبارات التحقق من إستقرارية السلاسل الزمنية، فوجود جذر الوحدة يعني عدم سكون بيانات السلسلة، وكذا يعني وجوده في أي من السلاسل الزمنية على اختلافها وأن متوسط المتغير وتباينه غير مستقلين عبر الزمن، ولذا وضعت العديد من الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة[2]، ومن بينها اختيار جذر الوحدة DF الذي تم تطويره بواسطة Fuller & Dickey، حيث يستخدم بشكل متكرر في تحليل السلاسل الزمنية. كما يوجد اختبار جذر الوحدة PP الذي طوره Perron & Phillips، ومن المعروف بأن اختبار PP أكثر مقاومة للارتباط الذاتي وتغير التباين من اختبار DF وبالتالي فإن نتائج اختبار هذا الأخير أقل موثوقية من نتائج اختبار PP حسب Karagal & Kirca، أما بخصوص منهجية دراسة الاستقرارية في كلا الاختبارين فإنه يتم الاختيار بين الفرضية الصفرية Ho (السلسلة غير مستقرة: وجود جذر وحدة)، والفرضية البديلة H1 (السلسلة مستقرة: لا يوجد جذر وحدة) عن طريق المقارنة بين القيم المطلقة لإحصائيات الاختيار المحسوبة مع القيم الحرجة، ومنه يتم قبول الفرضية Ho (السلسلة غير مستقرة ووجود جذر وحدة) لما تكون القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة وذلك عند مستويات المعنوية المختلفة. يتم جعل السلسلة مستقرة عن طريق إجراء الفرو قات الأولى[3].
- ✓ **اختبار الحدود(التكامل المشترك)**: وفي هذه المرحلة يتم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود حسب إجراء Pesaran et al(2001) الذي يستند على اختبار F

ويتم اختبار التكامل المشترك من خلال الفروض فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك، وبالتالي رفض فرضية العدم يعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة Critical Bounds المقترحة من قبل Pesaran et al(2001)، فإذا كانت F المحسوبة أكبر

[1] عبد اللطيف حمريط،مرجع سبق ذكره،ص241.
[2] المدني كريمة، عبد المنعم شرفي، مرجع سبق ذكره، ص42.
[3] عبد اللطيف حمريط،**مرجع سبق ذكره**، ص248.

من الحدود العليا UCM ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود تكامل مشترك[1]

2- الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

هو أول اختبار بعد تقدير النموذج، يحث يرتكز على مضاعف لاغرونج الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد[2]. نعتمد على اختبار يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول، ويتم اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية العدم**: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.
- **الفرضية البديلة**: يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

يتم قبول فرضية العدم في حالة القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية المعروفة[3].

2. اختبار ثبات التباينWHIT TEST

3. اقترح وايت سنة 1980 اختبارا يعتمد على اختبار عدم تجانس التباين، وذلك يكون المعرفة الأولية لنوع عدم التجانس أو المتغيرة التي هي سبب في وجوده، أي لا يتطلب معرفة أسباب عدم ثبات التباين، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يعتمد على اقتراض التوزيع الطبيعي إلا أنه يصلح للعينات الكبيرة فقط، ويتم هذا وفق اختبار الفرضيات التالية:

- **فرضية العدم(الصفرية)**:لا يوجد مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.
- **الفرضية البديلة**: يوجد مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ويتم قبول أو رفض الفرضية بمقارنة قيمة إحصائية لاغرانج (LM مع قيمة كاي تربيع (X^2) الجدولية، فإذا كانت قيمة مضاعف لاغرانج المحسوبة (L.M) أكبر من قيمة X^2 فإننا نرفض الصفرية[4].

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera Test

هو أول اختبار لدراسة السلوكيات الدورية لسلاسل الزمنية من أجل إعطاء نظرة أولوية حول طبيعة السلسة المستقرة، هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- فرضية العدم(الصفرية): السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة: السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

---

[1] هشام محمد حسن، **الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان : باستخدام منهجية (ARDL)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد33، العدد 1، 2021، ص 22

[2] شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**،ص100,

[3] عبد اللطيف حمريط، **مرجع سبق ذكره**، ص251.

[4] عامر إيمان،مطبوعة محاضرات في مقياس**التحليلي الكمي**، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المعهد الجامعي مغنية،النسخة الأولى،2020/2019، ص88.

ويتم قبول أو رفض الفرضية بمقارنة قيمةJ-B بالقيمة الإحصائية لـ X^2[1].

5. اختبار الاستقرار الهيكليCUSUM

بهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجلين القصير والطويل، والتأكد من أن نموذج الدراسة والبيانات المستخدمة فيه خالية من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، كان لابد من استخدام اختبارات مناسبة لذلك والتي من بينها اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM، وهو اختبار مصاحبة دائمة المنهجية ARDL كما يسمح بتوضيح أمرين مهمين: إظهار وجود تغيير هيكلي في البيانات والأمر الثاني هو إظهار ملى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL في حالة وقوع الشكل البياني الاختباراتCUSUMداخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، ومنه في حالة انتقال الشكل البياني للاختبار السابق خارج الحدود عند مستوى المعنوية 5% في هذه الحالة تقول إنه لا يوجد استقرار هيكلي للمعلمات المقدرة .

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى نتائج الدراسة القياسية، والتي نسعى من خلالها إلى قياس اثر الإنفاق العام على التشغيل واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يعرض هذا الجزء من التحليل نتائج الإحصاء الوصفي الذي تم إجراءه على بيانات الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأعلى، والأدنى للقيم

الجدول رقم(2-9):**الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة**

EMP	G	المتغير
5.870235	5.43E+12	المتوسط الحسابي
4.505000	2.05E+12	الوسيط
11.28100	2.17E+13	أعلى قيمة
1.983000	2.57E+10	أدنى قيمة
3.105463	7.17E+12	الانحراف المعياري
51	51	عدد المشاهدات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews11

[1] شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص218-219.

نلاحظ من خلال الجدول:

- أن بيانات الإنفاق العام والمكونة من 51 مشاهدة للفترة من(1970-2020)، محصورة بين أقل قيمة 2.57 مليار دينار جزائري سنة 1970 وأكبر قيمة 2,57 مليار دينار جزائري سنة 2019، بمتوسط حسابي قدره 5,43 مليار دينار جزائري، ووسيط حسابي 2,05 مليار دينار جزائري، أما الانحراف المعياري فقدر ب7.17.
- أن بيانات عدد المشغلين والمكونة من 51 مشاهدة للفترة من(1970-2020)، محصورة بين أقل قيمة 1.983000عامل سنة 1970 وأكبر11.28100 عامل قيمة سنة 2019، بمتوسط حسابي قدره 5.870235 عامل، ووسيط حسابي 4.505000 عامل، أما الانحراف المعياري فقدر ب3.105463 عامل.

الفرع الثاني: عرض ومناقشة النتائج

أولا: تقدير النموذج القياسي للدراسة

1. اختبار الاستقرارية

للتأكد من استقرار بيانات السلسلة الزمنية تم الاعتماد على اختبار جدر الوحدة الذي طوره Phillis & Perron كونه أكثر حصانة، من اختبار DF، وذلك لكونه لا يتأثر بمشكلة الارتباط الذاتي واختلاف التباين، ونتائج اختبار جدر الوحدة PP موضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبارPP عند المستوى (0)I للنموذج الإحصائي الذي يتضمن ثابت واتجاه عام خطي.

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LEMP
Date: 05/18/22 Time: 11:25
Sample: 1970 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear Trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 100
Cross-sections included: 2

Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
LG	0.9974	3.0	50
LEMP	0.9249	1.0	50

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11 (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية كل من LG (0.99) و LEMP(0.92) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود جدر الوحدة، ومنه المتغيرين غير مستقرين عند المستوى I(0)، وبالتالي سيتم إجراء الاختبار بعد الفرق الأول والنتائج موضحة في الجدولين المواليين

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار PP بعد الفرق الأول I(1) للنموذج الإحصائي الذي يتضمن ثابت واتجاه عام خطي.

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LEMP
Date: 05/18/22 Time: 11:25
Sample: 1970 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear Trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 98
Cross-sections included: 2

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(LG)	0.0022	4.0	49
D(LEMP)	0.0000	2.0	49

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11 (الملحق رقم 03)

الجدول رقم(2-12): نتائج اختبار PP بعد الفرق الأول (1) للنموذج الإحصائي الذي يتضمن ثابت.

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LG, LEMP
Date: 05/18/22 Time: 11:26
Sample: 1970 2020
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 98
Cross-sections included: 2

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(LG)	0.0063	4.0	49
D(LEMP)	0.0000	2.0	49

المصدر : مخرجات برنامج Eviews11 (الملحق رقم03)

من خلال نتائج الجدول الأول والثاني لاختبار جدر الوحدة PP نلاحظ أن السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول في النموذجين، ومنه فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وعليه يمكن تطبيق نموذج ARDL بعد تحقق من الشرط الأول وهو عدم وجود متغيرات تستقر بعد الفرق الثاني.

2. اختبار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL

لاختيار درجة الإبطاء المثلى للنموذج تم الاعتماد على اختبار شوارتز وAIC والنتائج موضحة التالي:

الشكل رقم(2-5): نتائج اختبار درجة التباطؤ باستعمال Schwarz Criteria

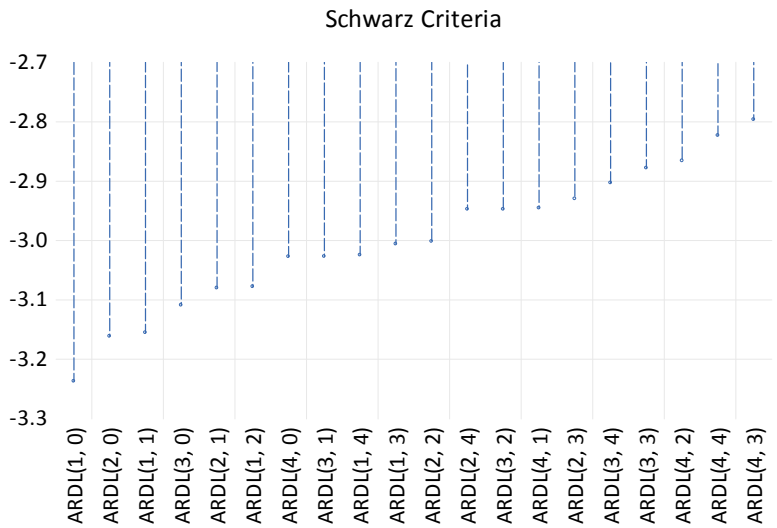

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11

جدول رقم(2-13):نتائج اختبار درجة التباطؤ باستعمال Schwarz Criteria و AIC

Dependent Variable: LEMP
Method: ARDL
Date: 05/21/22 Time: 01:22
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEMP(-1)	0.887591	0.053698	16.52935	0.0000
LG	0.025894	0.014069	1.840494	0.0720
C	1.044353	0.451632	2.312395	0.0252

R-squared	0.993958	Mean dependent var	15.46072
Adjusted R-squared	0.993701	S.D. dependent var	0.538326
S.E. of regression	0.042725	Akaike info criterion	-3.409931
Sum squared resid	0.085796	Schwarz criterion	-3.295210
Log likelihood	88.24828	Hannan-Quinn criter.	-3.366245
F-statistic	3865.952	Durbin-Watson stat	2.024277
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11

من نتائج الشكل (2-5) والذي يمثل من جملة التوليفات بأقصى درجات التأخير الرابع لكل من المتغير التابع والمتغير المفسر وباستخدام معيار المعلومات AIC في الجدول رقم (2-13) تم اختيار النموذج ARDL(1,0) الذي يقابل أدنى قيمة لمعيار شوارتز .

3. الاختبارات التشخيصية للنموذج

✓ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:**

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء والتحقق من صحة الفرضيات وبالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول.

الجدول (2-14):نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.830284	Prob. F(2,45)	0.4425
Obs*R-squared	1.779412	Prob. Chi-Square(2)	0.4108

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11 (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال إحصائية $X^2(2)$ تساوي 0.4108 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

✓ **اختبار ثبات التباين**

لاختبار ثبات تباين الأخطاء تم الاعتماد على اختبار وايت White test الذي يعد من أفضل اختبارات ثبات التباين ، ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15):نتائج اختبار ثابت التباين White

Heteroskedasticity Test: White			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.782662	Prob. F(5,44)	0.1362
Obs*R-squared	8.422559	Prob. Chi-Square(5)	0.1344
Scaled explained SS	27.15352	Prob. Chi-Square(5)	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11 (الملحق رقم 04)

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال إحصائية كاي تربيع تساوي 0.13 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود ثبات تباين الأخطاء.

✓ **اختبار توزيع البواقي**

لاختبار اعتدالية توزيع البواقي في نموذج الدراسة تم الاعتماد على اختبار (Jarque-Bera) الموضحة نتائجه في الشكل المولي

الشكل رقم (2-6):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

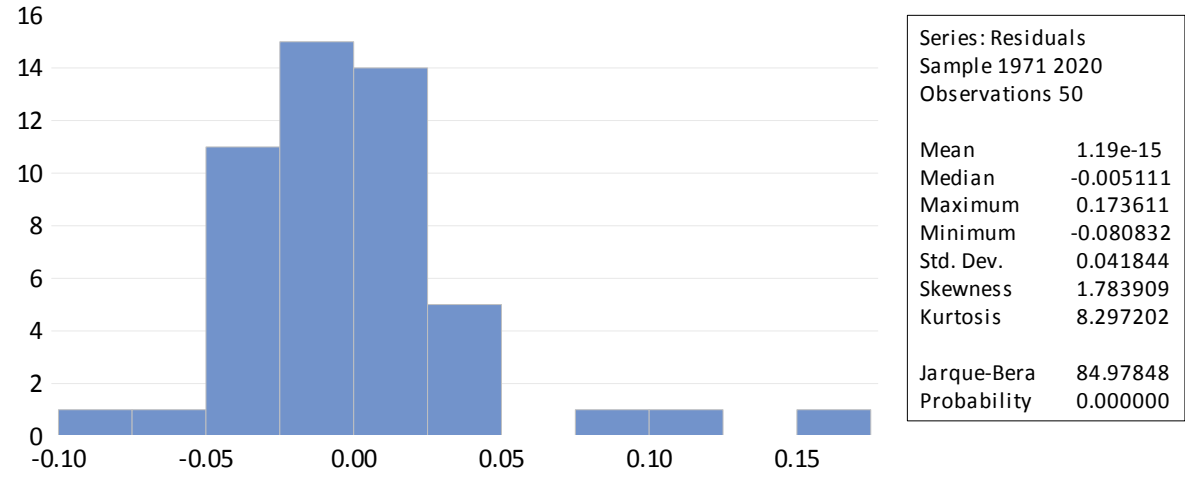

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11

تشير نتائج الشكل السابق أن قيمة احتمال (Probability) لإحصائية Jarque-Bera أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم أي الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي، لكن نتجاوز هذا الإشكال بسبب كبر حجم العينة نسبيا.

1. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

الشكل رقم(2-7): نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي

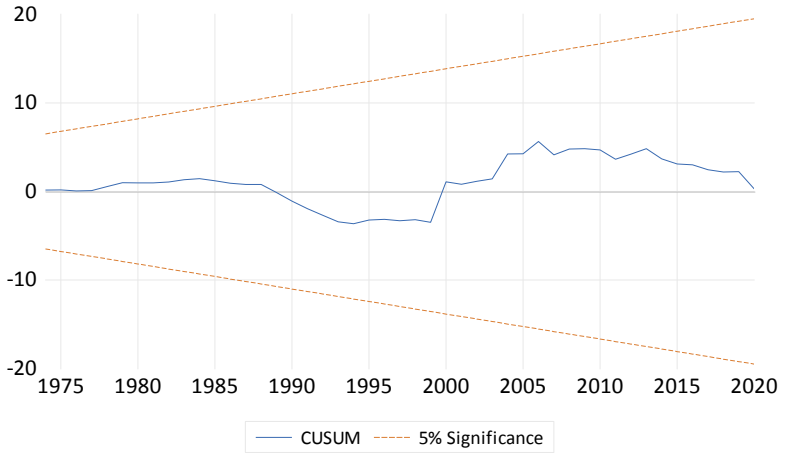

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11

نلاحظ من الشكل البياني أن مجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM هو عبارة عن خط يتوسط حدود المنطقة الحرجة، ويشير إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية5%.

2. اختبار الحدود(التكامل المشترك):

للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (EMP) والمتغير المستغل الإنفاق العام سيتم الاستعانة باختبار الحدود Bounds test

الجدول رقم (2–16): نتائج اختبار الحدود BOUNDS TEST

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/18/22 Time: 11:31
Sample: 1970 2020
Included observations: 50

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.97874	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=50	
Actual Sample Size	50			
		10%	3.177	3.653
		5%	3.86	4.44
		1%	5.503	6.24

المصدر : مخرجات برنامج Eviews11 (المحلق رقم 05)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر F لاختبار الحدود تساوي 11.97، متجاوزة بذلك القيم الحرجة للحد الأعلى I(1)، عند كل مستويات المعنوية المختلفة 1%، 2.5%،5%،10%، وعليه يتم رفض فرضية العدم ، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام و التشغيل.

3. تقدير العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير

3 .1 تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق العام ومستوى التشغيل سنقوم بتقدير العلاقة طويلة المدى والنتائج موضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم (2-17): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/18/22 Time: 11:31
Sample: 1970 2020
Included observations: 50

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.230351	0.028878	7.976842	0.0000
C	9.290640	0.878455	10.57612	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11(الملحق رقم 05)

نلاحظ من الجدول أن الإنفاق العام يؤثر بشكل معنوي وايجابي على التشغيل في الأجل الطويل، عند درجة معنوية5%.

3 .2 تقدير العلاقة في المدى القصير

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل، تم تقديم نموذج تصحيح الخطأECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول رقم(2–18):نتائج اختبار تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/18/22 Time: 11:34
Sample: 1970 2020
Included observations: 50

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.112409	0.018365	-6.120902	0.0000

R-squared	0.102481	Mean dependent var	0.033408
Adjusted R-squared	0.102481	S.D. dependent var	0.044169
S.E. of regression	0.041844	Akaike info criterion	-3.489931
Sum squared resid	0.085796	Schwarz criterion	-3.451691
Log likelihood	88.24828	Hannan-Quinn criter.	-3.475369
Durbin-Watson stat	2.024277		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews11

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي (0.1124-) سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، مما يؤكد وجود آلية لتصحيح الخلل في علاقة الأجل الطويل، كما يشير إلى أن سرعة التعديل تساوي11.24%في السنة وأن المدة اللازمة للتعديل تستغرق حوالي تسع سنوات.

ثانيا:مناقشة النتائج

تحليل نتائج المدى القصير

تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ أنها سالبة ومعنوية (0,1124-) عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، كما تشير قيمة هذا المعامل إلى أن التشغيل يؤول نحو قيمة توازنية بنسبة

11.24%، وتعديله يستغرق 8 سنوات و10 أشهر تقريبا بناءا على (1/0.112)أي تقريبا 9 سنوات.أما معامل التفسير الذي تبلغ قيمته R=0.102 فذلك يدل على 10.2% من حجم التشغيل يفسر بالتغير في الإنفاق العام، كما

تشير إحصائية دربن واتسون المساوية لـ 2.02 لعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

تحليل نتائج المدى الطويل

يمكن التعبير عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الأجل الطويل بالمعادلة التالية:

LEMP= 0.02303G +9.2909

يوجد تأثير معنوي وطردي للإنفاق العام على حجم التشغيل وهذا طبقا للنظرية الاقتصادية، حيث الزيادة في الإنفاق العام1% تؤدي إلى ارتفاع في حجم التشغيل ب23 %، أي أن الإنفاق العام ذا تأثير ضعيف غلى التشغيل في الجزائر في الأجل الطويل، بسبب الأزمة المالية في فترة التسعينيات.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تمت دراسة المتغيرات الإنفاق العام وسياسة التشغيل في الجزائر دراسة وصفية تحليلية قياسية، حيث قمنا بتقديم واقع الإنفاق العام وسياسة التشغيل في المبحث الأول، فتوصلنا إلى:

- أن الاقتصاد الجزائري عرف العديد من التطورات الهيكلية مما ألزم الدولة إلى تطبيق العديد من المخططات التنموية خلال مراحل، فكانت أول مرحلة من الفترة الممتدة (1967-1989) وعرفت بمرحلة التخطيط من خلال تبني خمس مخططات المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول(1970_1973)، مخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول(1980_1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).
- أن تزايد في الإنفاق العام بسبب الزيادة السكانية، ...
- قسم الإنفاق العام إلى مرحلتين:المرحلة الأولى (1970-1999) تم تطبيق سياسة انكماشية، المرحلة الثانية (2000-2020) تم تطبيق سياسة توسعية من خلال تطبيق برامج الإصلاحات التنموية (الإنعاش الاقتصادي،دعم النمو الهيكلي، توطيد النمو الهيكلي،النمو الاقتصادي).
- تم التعرف إلى جملة التحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر منها: الاعتماد على القطاع الحكومي كمصدر أساسي للتشغيل، عدم توفر شبكه وطنيه لجمع المعلومات حول التشغيل، ارتفاع ظاهره الآفات الخطيرة في أوساط الشباب
-
- الجزائري غير العامل أي الارتفاع المستمر لظاهره الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، تعاطي المخدرات، العنف ضد المجتمع، الهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية.
- ومن بين أهم برامج وآليات سياسة التشغيل لاستحداث مناصب شغل جديدة: **وكالة التنمية الاجتماعية(DAS)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة(ANGEM)، برنامج عقود ما قبل الإدماج** (CPE)...إلخ.
- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى في توفير مناصب شغل،
- استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول وإمكانية تطبيق منهجية ARDL.
- أثبت نتائج الاختبارات التشخيصية بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ووجود ثبات تباين الأخطاء، ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي(تم التغاضي لكبر العينة نسبي)، و وجود تكامل مشترك من خلال معنوية القيمة الإحصائية $F=11.97$ عند كل مستويات المعنوية المختلفة صلاحية النموذج، وعليه وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل.

- بالإضافة إلى معنوية معامل تصحيح الخطأ (0,1124-) عند مستوى 1%، مع إمكانية تصحيح الخطأ في حوالي 8 سنوات و10 أشهر تقريبا بناءا على (1/1124)أي تقريبا 9 سنوات.
- وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين الإنفاق العام والتشغيل حيث الزيادة بـ 1% في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في التشغيل بنسبة23%.
- أثبت الدراسة أن قيمة معامل التحديد R^2=0,99 عالية جدا وهي مقبولة مما يفسر أن التغير في الإنفاق يؤثر بنسبة 99 % في التغير التشغيل

خاتمة

مقدمة

تسعى معظم دول العالم وخاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى تحقيق مستويات تشغيل أعلى، حيث يعد الاستغلال الأمثل لليد العاملة أحد أهم دوافع مقومات النهوض بالتنمية الاقتصادية، والخروج من دائرة التخلف والفقر التي تميز هذه البلدان، وتستند هذه الأخيرة على كل من أدوات السياسة المالية والنقدية لتحقيق ذلك.

ويعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات في تغير الوضع السائد للاقتصاد من خلال تأثيره على الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة.

ومن هذا المنطلق باشرت الجزائر نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات كان أساسها التوسع في الإنفاق العام من خلال عدة برامج تنموية كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تلها برنامج دعم النمو التكميلي(2005-2009)، وأخيرا برنامج توطيد النمو(2010-2014)، وكان لهده السياسية التوسعية تأثيرات مختلفة على كل الأسواق على غرار سوق السلع والخدمات، سوق النقد، وسوق العمل، وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لكشف عن "أثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر للفترة (1970-2020)"

وقد تم معالجتنا لهذه الإشكالية من خلال فصلين باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، وتوصلنا بعد الدراسة الوصفية التحليلية والقياسية، إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي :

أولا– النتائج التطبيقية

ويمكن تلخيص أهم نتائج المتوصل إليها من خلال الفصل التطبيقي فيما يلي:

- احتل قطاع الخدمات المركز الأول من حيت عدد المشتغلين إذا يشغل ما نسبته 54.98% من حجم العمالة، يليه قطاع الصناعة بنسبة متوسطة تقدر بـ 27.53% ، بينما حل قطاع الزارعة في المرتبة الأخيرة بنسبة متوسطة قدرت بـ 17.48% ويرجع هذا إلى سياسيات الحكومة الجزائرية والتي أعطت اهتمام أكبر للقطاع الصناعي خاصة من خلال المخططات التنموية في فترة السبعينات والثمانينات؛
- أثبت دراسة توزيع العمالة حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يسطر بمتوسط 5469,78947 من حيث عدد العمالة من سنة 2000إلى 2019.
- بينت نتائج الدراسة أن القيمة الإحتمالية لF=0,000 وأقل من مستوى معنوية 5 %و 1%، مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية وصالح للدراسة,
- أظهرت نتائج اختبارpp للاستقرارية أن كلا السلسلتين (سلسلة الإنفاق، سلسلة التشغيل) مستقرتين بعد الفرق الأول في النموذجين(ثابت واتجاه عام، ثابت فقط).

- من خلال اختبار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL تم اختيار النموذج ARDL(1,0).
- أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، تحقق شرط ثبات تباين الأخطاء، أما بالنسبة للاختبار توزيع البواقي فقد تبين أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي إلا أنه تم تجاوز ذلك بسب كبر العينة نسبيا (51 مشاهدة)، كما توصلنا إلى استقرار النموذج وذلك اعتمادا على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM
- بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) 0.99، والتي تدل على أن 99 % من التغير في حجم التشغيل يفسر بالتغير في الإنفاق العام.
- أثبت الدراسة المعنوية الإحصائية لمعامل التصحيح (0,1124-)، وهويقيس نسبة إختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة لأخرى،أي أن 11,24% من التشغيل يمكن تصحيحها في 9سنوات تقريبا.

ثانيا– نتائج اختبار الفرضيات :

تم اختبار كل الفرضيات في القسم التطبيقي، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الأولى" تميزت وتيرة تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) بالتطور السريع"

لقد تم إثبات **صحة هذه الفرضية نسبيا** حيث من خلالنا تحليلنا لتطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2020 خلصنا إلى أن سرعة تطور الإنفاق العام كانت بطيئة خلال الفترة الأولى والممتدة من 1970إلى 1999، إذ تم تطبيق سياسة انفاقية انكماشية (تقشفية)، بينما تطور الإنفاق بوتيرة متسارعة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 حيث تم تطبيق سياسة إنفاقية توسعية سمح بها ارتفاع المداخيل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

الفرضية الثانية: تعتبر برامج الإصلاحات الهيكلية الخاصة بالإنفاق من أهم السياسات المنتهجة لخلق فرص العمل"

لقد تم **قبول هذه الفرضية** حيث من خلال تحليلنا وعرضنا لأهم السياسات والآليات المعتمدة لخلق مناصب عمل في الجزائر توصلنا إلى أنها اعتمدت على زيادة الإنفاق (سياسة انفاقية توسعية)، وذلك من خلال تطبيق العديد من البرامج التنموية التي سعت إلى استحداث مناصب عمل جديدة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو وتزامن تطبيق هذه البرامج مع تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما انعكس بالإيجاب على سوق العمل. (خاصة المناصب الجديدة في قطاع البناء والإشغال العمومية الموجهة نحو البنية التحتية)

الفرضية الثالثة: "عرف التشغيل ارتفاعا مستمر خلال فترة الدراسة إلا أنه يتسم بتذبذبات في لعض القطاعات الاقتصادية"

لقد تم إثبات **صحة هذه الفرضية نسبيا** حيث شهت نسبة التشغيل تطورا ولكن هذا التطور ليس مستمرا حيث ارتفعت هذه النسبة في بعض الفترات وانخفضت في فترات أخرى وعلى هذا الأساس تم تقسيم تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 إلى ثلاث مراحل كالتالي:

- ✓ المرحلة الأولى من 1970- 1985:عرف حجم تشغيل تطور نحو التزايد المستمر حيث ارتفعت نسبة التشغيل من 77.62% سنه 1970 إلى 90.96% سنه 1985؛
- ✓ مرحله الثانية 1986- 1999: عرف معدل التشغيل في هذه المرحلة تناقص واضح من النسبة 83,55% سنه 1986 إلى النسبة 57,07 % وفسر ذلك تداعيات الأزمة النفطية سنه 1986؛
- ✓ المرحلة الثالثة من 2000 إلى 2020 عرفت هذه المرحلة تزايد نسبة التشغيل حيث ارتفعت من 71.11 % سنة 2000 إلى 87,45 % سنة 2020 ويرجع ذلك إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج تنميه التي سطرت منذ بداية 2001.

الفرضية الرابعة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على سياسة التشغيل في الجزائر".

تم **قبول الفرضية** حيث توصلت نتائج دراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للإنفاق العام على حجم التشغيل في الجزائر، حيث أن الزيادة في حجم الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في حجم مستوى التشغيل بنسبة 23%.

الفرضية الخامسة: " توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الإنفاق العام وسياسة التشغيل ".

تم **قبول الفرضية** حيث اثبت نتائج اختبار الحدود(التكامل المشترك) Bounds test وجود علاقة تكامل مشترك و علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام و التشغيل.

ثالثا– التوصيات

- محاولة تحسين وموافقة متطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي، والاعتماد على النوع بدل الكم من ناحية المخرجات,
- كما ينبغي الربط بين جانبي سوق العمل، عن طريق الربط بين الجامعة (عرض العمل) واحتياجات العمالة في القطاعين العام والخاص (طلب العمل)؛
- العمل على التنويع الاقتصادي ومحاولة رفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات مما سيساهم في رفع التشغيل.

رابعا– آفاق الدراسة:

يبقى موضوع أثر الإنفاق العام على سياسية التشغيل مجالا واسعا للبحث ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه، وفي هذا الإطار يمكن للباحثين تناول إشكاليات أخرى لم تتطرق إليها الدراسة مثل:

- دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والبطالة لمجموعة من الدول باستخدام نماذج بانل.
- دراسة قياسية بإضافة متغيرات وتكون من محددات التوظيف حسب القطاعات الاقتصادية.
- دراسة قياسية بإضافة متغيرات مستقلة ذات تأثير على سياسة التشغيل باستخدام نموذجNARDL.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2015.
2. محمد الصغير بعلي، أبو علاء يسرى، **المالية العامة**، دار النشر والتوزيع عنابه_ الجزائر 2003.
3. محمد خير العكام، **المالية العامه1 الإيرادات والنفقات**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية2018.
4. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن،الطبعة الأولى 2011.
5. سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجله، عمان، الطبعة الأولى 2011.

المحاضرات

1. عامر إيمان، مطبوعة محاضرات في مقياس **التحليلي الكمي**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المعهد الجامعي مغنية، النسخة الأولى، 2020/2019.

الرسائل الجامعية

1. بكري أحلام، أحمد سلمى،**أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامع محمد بوضياف_المسيلة،2019/2018.
2. بودخدخ كريم،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001–2009**،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة دالي إبراهيم الجزائر،2009-2010
3. عبد الدايم موسى، يوسف زكرياء، **دور ترشيد نفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة ايدام تشغيل الشباب ANSEJ _ادرار**، مذكره مقدمه ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصاديه وتجاريه علوم التسيير شعبه علوم تجاريه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة2017-2018.
4. عبد اللطيف حمريط، **محددات الطلب على العمالة في الجزائر: دراسة قياسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعه جيلالي اليابس_ سيدي بلعباس، 2020 2021.
5. عرابي محمد، **الإنفاق العام على المؤشرات الكلية في الجزائر_ دراسة تحليليه قياسيه مقارنه مع دول المغرب العربي خلال الفترة 1970 –2017**، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وكليه التسيير، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، زيان عاشور_الجلفة،2019-2020.

6. فرجي محمد،**المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر_دراسة تقييميه قياسية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تجارة،جيلالي يابس_جامعة سيدي بلعباس،2019-2020

7. قميحه رابح، **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج تنميه 2001 2012، مذكره لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسه الدكتوراه القانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري_ تيزي وزو، 2013 2014.

8. كوثر زيادة، **سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010 2014،** رسالة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع، تخصص عمل وتنظيم، كليه العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعه العربي بن مهيدي_ أم البواقي، 2017 2018.

9. المدني كريمه، خياري فريال، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي**_ دراسة قياسيه للفترة من 1990 إلى 2019، مذكره مقدمه لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، شعبه العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2018/2019.

10. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر1988 –2012،**مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير،تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقره _بومرداس،2014/2015.

11. ناريمان رقوب، **دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق توازنات النقدية والمالية_دراسة مقارنه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة**_ أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان علوم الاقتصادية بنوك وتأمينات، جامعه فرحات عباس_سطيف1، سنة2017.

المجلات والملتقيات

1. بوحركات بوعلام، رصاع حياة، **مدى ارتباط سياسة التشغيل بالإنفاق العمومي،** مجله قانون العمل والتشغيل، جامعة ابن خلدون_ تيارت، المجلد05، العدد01.

2. رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة،** كليه العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعه تلمسان، العدد رقم 16 ديسمبر 2016.

3. زواويد لزهاري، بونقاب مختار، طواهيرعبد الجليل، **سياسات التشغيل في الجزائر(قراءه تقييميه لبرنامج الإصلاح)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية،** المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا_برلين، العدد02.

4. زياد كوثر، واقع سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 2010 2014، كليه العلوم الاجتماعية _جامعه العربي بن مهيدي أم البواقي، العلوم الإنسانية عدد 48/12/2017.

5. سراج وهيبة، **دراسة تحليليه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر،** كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وكلية التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانيه،العدد19،جانفي2018.

6. سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية_ العدد: 13 ديسمبر 2017 ، جامعه محمد بوضياف بالمسيلة.
7. عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، العدد(4)
8. كريمين سميرة، دقيق ليلى أسمهان، **الإنفاق العام كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر_ دراسة قياسيه من فتره 1990 2016**، مجله البحوث والدراسات التجارية، العدد4 سبتمبر 2018.
9. نضال يدروج، ياسين العايب، **آليات وأجهزة استراتيجيه التشغيل الداعمة للمبادرات المقاولاتية وأثرها التشغيل والبطالة في الجزائر الفترة 2005 2016**، مجله العدد17 جوان 2020.
10. هشام محمد حسن، **الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان : باستخدام منهجية (ARDL)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد33، العدد 1، 2021

المواقع الإلكترونية

1. صديق زكريا قواعد وحدود وضوابط النفقات العامة جامعه الطاهري محمد بشار https://www.researchgate.net/publication/34171288

الملاحق

الملحق رقم01:تطور الإنفاق العام وعدد المشتغلين وحجم التشغيل

السنوات	عدد المشغلين	معدل التشغيل	الإنفاق العام
1970	1,983	77.62	2,5712E+10
1971	2,008	75.54	2,7242E+10
1972	2,053	76.13	3,1918E+10
1973	2,118	80.66	3,6605E+10
1974	2,292	74.78	5,3427E+10
1975	2,438	79.27	6,7145E+10
1976	2,513	74.34	7,6817E+10
1977	2,649	74.62	9,6666E+10
1978	2,859	77.82	1,1986E+11
1979	3,018	81.37	1,303E+11
1980	3,144	84.18	1,56E+11
1981	3,284	87.28	1,843E+11
1982	3,422	83.63	2,036E+11
1983	3,589	87.19	2,287E+11
1984	3,756	92.31	2,723E+11
1985	3,84	90.96	3,005E+11
1986	3,914	83.55	3,304E+11
1987	3,978	77.03	3,371E+11
1988	4,093	75.96	3,743E+11
1989	4,095	73.28	4,651E+11
1990	4,144	70.83	5,641E+11
1991	4,236	69.61	7,979E+11
1992	4,286	67.84	1,033E+12
1993	4,273	65.13	1,1818E+12
1994	4,325	63.47	1,544E+12
1995	4,505	59.58	2,0464E+12
1996	4,641	59.42	2,4205E+12
1997	4,719	58.46	2,5142E+12
1998	4,858	58.35	2,8287E+12

1999	4,898	57.07	3,0643E+12
2000	6,179	71.11	3,246E+12
2001	6,228	72.70	3,6069E+12
2002	6,462	75.19	4,0762E+12
2003	6,684	76.28	4,4974E+12
2004	7,798	82.35	5,2633E+12
2005	8,044	84.74	5,8128E+12
2006	8,869	87.73	6,2154E+12
2007	8,594	86.21	7,2767E+12
2008	9,145	88.66	8,9164E+12
2009	9,472	89.83	1,0026E+13
2010	9,736	90.05	1,1149E+13
2011	9,599	90.04	1,3115E+13
2012	10,17	89.03	1,4851E+13
2013	10,788	90.17	1,6183E+13
2014	10,566	90.18	1,749E+13
2015	10,594	88.79	1,8944E+13
2016	10,845	89.50	1,9998E+13
2017	10,858	88.29	2,0775E+13
2018	11,001	88.27	2,1746E+13
2019	11,281	88.79	2,1743E+13
2020	10,538	87,45	2,0532E+13

الملحق رقم 02: نتائج الإستقرارية

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)			
Series: LG, LEMP			
Date: 05/18/22 Time: 11:26			
Sample: 1970 2020			
Exogenous variables: Individual effects			
Newey-West automatic bandwidth selection ar Bartlett kernel			
Total (balanced) observations: 98			
Cross-sections included: 2			
Method		Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square		41.4184	0.0000
PP - Choi Z-stat		-5.37845	0.0000
** Probabilities for Fisher tests are computed using an			
asymptotic Chi-square distribution. All other tests			
assume asymptotic normality.			
Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)			
Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(LG)	0.0063	4.0	49
D(LEMP)	0.0000	2.0	49

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)			
Series: LG, LEMP			
Date: 05/18/22 Time: 11:25			
Sample: 1970 2020			
Exogenous variables: Individual effects, individual linear			
trends			
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel			
Total (balanced) observations: 100			
Cross-sections included: 2			
Method		Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square		0.16127	0.9969
PP - Choi Z-stat		2.99581	0.9986
** Probabilities for Fisher tests are computed using an			
asymptotic Chi-square distribution. All other tests			
assume asymptotic normality.			
Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED			
Series	Prob.	Bandwidth	Obs
LG	0.9974	3.0	50
LEMP	0.9249	1.0	50

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)			
Series: LG, LEMP			
Date: 05/18/22 Time: 11:25			
Sample: 1970 2020			
Exogenous variables: Individual effects, individual linear			
trends			
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel			
Total (balanced) observations: 98			
Cross-sections included: 2			
Method		Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square		40.7549	0.0000
PP - Choi Z-stat		-5.43705	0.0000
** Probabilities for Fisher tests are computed using an			
asymptotic Chi-square distribution. All other tests			
assume asymptotic normality.			
Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)			
Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(LG)	0.0022	4.0	49
D(LEMP)	0.0000	2.0	49

الملحق رقم03: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.830284	Prob. F(2,45)		0.4425
Obs*R-squared	1.779412	Prob. Chi-Square(2)		0.4108
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/18/22 Time: 11:30				
Sample: 1971 2020				
Included observations: 50				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEMP(-1)	-0.023584	0.065487	-0.360136	0.7204
LG	0.005890	0.016901	0.348487	0.7291
C	0.199066	0.551465	0.360977	0.7198
RESID(-1)	-0.019424	0.172997	-0.112281	0.9111
RESID(-2)	0.205750	0.168874	1.218368	0.2294
R-squared	0.035588	Mean dependent var		1.19E-15
Adjusted R-squared	-0.050137	S.D. dependent var		0.041844
S.E. of regression	0.042880	Akaike info criterion		-3.366168
Sum squared resid	0.082742	Schwarz criterion		-3.174966
Log likelihood	89.15421	Hannan-Quinn criter.		-3.293357
F-statistic	0.415142	Durbin-Watson stat		1.928666
Prob(F-statistic)	0.796812			

الملحق رقم 04: نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	1.782662	Prob. F(5,44)		0.1362
Obs*R-squared	8.422559	Prob. Chi-Square(5)		0.1344
Scaled explained SS	27.15352	Prob. Chi-Square(5)		0.0001
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/18/22 Time: 11:30				
Sample: 1971 2020				
Included observations: 50				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.143692	5.045586	-0.028479	0.9774
LEMP(-1)^2	0.023264	0.062456	0.372491	0.7113
LEMP(-1)*LG	-0.019988	0.030557	-0.654118	0.5164
LEMP(-1)	-0.166781	1.111163	-0.150096	0.8814
LG^2	0.003708	0.004009	0.924950	0.3600
LG	0.103852	0.260610	0.398494	0.6922
R-squared	0.168451	Mean dependent var		0.001716
Adjusted R-squared	0.073957	S.D. dependent var		0.004682
S.E. of regression	0.004506	Akaike info criterion		-7.854714
Sum squared resid	0.000893	Schwarz criterion		-7.625271
Log likelihood	202.3679	Hannan-Quinn criter.		-7.767341
F-statistic	1.782662	Durbin-Watson stat		2.071948
Prob(F-statistic)	0.136237			

الملحق رقم 05:اختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LEMP)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/18/22 Time: 11:31				
Sample: 1970 2020				
Included observations: 50				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.044353	0.451632	2.312395	0.0252
LEMP(-1)*	-0.112409	0.053698	-2.093363	0.0417
LG**	0.025894	0.014069	1.840494	0.0720
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.230351	0.028878	7.976842	0.0000
C	9.290640	0.878455	10.57612	0.0000
EC = LEMP - (0.2304*LG + 9.2906)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.97874	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	50		Finite Sample: n=50	
		10%	3.177	3.653
		5%	3.86	4.44
		1%	5.503	6.24

الفهرس

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجدوال	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الإختصارات والرموز	X
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنفاق العام وسياسة التشغيل	
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للإنفاق العام وسياسة التشغيل	3
المطلب الأول:مدخل مفاهيمي حول تطور الإنفاق العام	3
الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	3
الفرع الثاني : مفهوم النفقة العامة	4
الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة	5
الفرع الرابع:محددات النفقة العامة	7
الفرع الخامس: ترشيد النفقات	8
المطلب الثاني: سياسة التشغيل وعلاقتها بالإنفاق العام	9
الفرع الأول : تعريف سياسة التشغيل	9
الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل وأهدافها	10
الفرع الثالث:آلية تأثير الإنفاق العام على سياسة التشغيل	12
المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	13
المطلب الثاني مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية	18
خاتمة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: دراسة قياسية وتحليلية لأثر الإنفاق العام على سياسة التشغيل	

المبحث الأول: واقع الإنفاق العام وسياسة التشغيل في الجزائر	25
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل البرامج التنموية	25
الفرع الأول:الإنفاق العام في الجزائر في ظل البرامج التنموية	25
الفرع الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1970 – 2020)	28
المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر	31
الفرع الأول: آليات سياسة التشغيل في الجزائر	32
الفرع الثاني: واقع التشغيل في الجزائر	35
المبحث الثاني: دراسة قياسية	42
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة	42
الفرع الأول: متغيرات الدراسة و مصدر البيانات	42
الفرع الثاني:أدوات الدراسة	44
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية	47
الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	47
الفرع الثاني: عرض ومناقشة النتائج	48
خاتمة الفصل الثاني	56
خاتمة	60
المراجع	65
الملاحق	69
الفهرس	77